

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير الاستثمار العالمي

الشركات عبر الوطنية
وتحديات البنية التحتية



الأمم المتحدة

٢٠٠٨

استعراض عام

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٢٠٠٨

تقرير
الاستثمار
العالمي

الشركات عبر الوطنية
وتحديات البنية التحتية

استعراض عام



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠٨

ملاحظة

إن الأونكتاد، بوصفه جهة التنسيق في منظومة الأمم المتحدة في مجالي الاستثمار والتكنولوجيا، واستناداً إلى خبرة ٣٠ عاماً في هذين المجالين، يقوم عن طريق شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتطوير المشاريع، بتعزيز فهم القضايا الرئيسية، لا سيما المسائل المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا. وتساعد الشعبة المذكورة أيضاً البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه وعلى بناء قدراتها الإنتاجية وقدرتها التنافسية الدولية. وينصب التأكيد على اتباع نهج متكامل في مجال السياسة العامة بشأن الاستثمار وبناء القدرات التكنولوجية وتطوير المشاريع.

ومصطلحا "البلد"/"الاقتصاد" المستخدمان في هذا التقرير يشيران أيضاً، حسب الحالة، إلى الأقاليم أو المناطق؛ وليس في التسميات المستخدمة في هذا التقرير ولا في طريقة عرض مادته ما ينطوي على التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها. وبالإضافة إلى ذلك، لا يُقصد من تسمية مجموعات البلدان لإلتباس عمليتي الإحصاء أو التحليل وليس فيها ما يعبر بالضرورة عن أي حكم بشأن مرحلة التنمية التي بلغها بلد بعينه أو منطقة بعينها في عملية التنمية. وتتبع التجمعات الرئيسية للبلدان في هذا التقرير عملية التصنيف التي أفرها المكتب الإحصائي للأمم المتحدة، وهذه التجمعات هي:

البلدان المتقدمة: وهي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بخلاف المكسيك، وجمهورية كوريا وتركيا) بالإضافة إلى البلدان الجدد الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي ليست أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بلغاريا، قبرص، إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، رومانيا، سلوفينيا)، علاوة على إسرائيل وأندورا وسان مارينو وليختنشتاين وموناكو.

الاقتصادات الانتقالية: جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

البلدان النامية: تشمل عموماً جميع الاقتصادات غير المذكورة تحديداً أعلاه. وللأغراض الإحصائية، فإن البيانات المتعلقة بالصين لا تشمل البيانات المتعلقة بإقليم هونغ كونغ الإداري الخاص وإقليم ماكاو الإداري الخاص ومقاطعة تايوان الصينية.

وينبغي ألا تُؤوّل أي إشارة إلى شركة ما وإلى أنشطتها على أنها تعني تأييد الأونكتاد للشركة أو لأنشطتها.

ولا تعني الحدود والأسماء المبينة والتسميات المستخدمة في الخرائط المعروضة في هذا المنشور إقراراً أو قبولاً رسمياً لها من قِبل الأمم المتحدة.

وقد استُخدمت الرموز التالية في الجداول:

تدل النقطتان المتجاورتان (..) على أن البيانات غير متاحة أو أنها لم ترد بصورة منفصلة. وقد حُذفت الصفوف من الجداول في حالة عدم توافر البيانات المتعلقة بأي عنصر من عناصر الصف؛

وتدل الشرطة الأفقية (-) على أن البند يساوي صفراً أو على أن قيمته لا تُذكر؛

ويدل الفراغ في الجدول على عدم انطباق البند، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك؛

وتدل الشرطة المائلة (/) بين عامين، مثل ١٩٩٤/١٩٩٥، على سنة مالية؛

ويعني استخدام الواصلة (-) بين عامين، مثل ١٩٩٤-١٩٩٥، الإشارة إلى الفترة المعنية كاملة، بما في ذلك سنة البدء وسنة الانتهاء؛

ويقصد "بالدولار" دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وتشير المعدلات السنوية للنمو أو التغيير إلى المعدلات السنوية المركبة، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛

وحواصل جمع المفردات والنسب المئوية الواردة في الجداول لا تساوي بالضرورة المجاميع المبينة وذلك بسبب التقريب.

ويجوز اقتباس المادة الواردة في هذه الدراسة بحرية مع ذكر المصدر على الوجه المناسب.

شكر و عرفان

أعدت تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨ فريق برئاسة آن ميرو ضم كلاً من كومي إندو، وتوربيون فريديريكسون، وماساتاكافوجيا، وكالمان كالوتي، وغويونغ لانغ، وبادما مالامبالي، وحافظ ميرزا، ونيكول موسى، وأبراهام نيغاش، وهيلاري نووكياييا، وجان فرانسوا أوترفيل، وتوماس بولان، ويونسوغ تارك، وأستريت سولستاروفا، وتوماس فان جيفن، وكوي هوي وي. كما ساهم في التقرير كل من أماري بيكلي، وحامد القاضي، وجواكيم كارل، وشين أوهيناتا.

وكان جون ه. دانينغ كبير المستشارين الاقتصاديين، وعمل بيتر باكلي خبيراً استشارياً رئيسياً.

وتلقى الفريق مساعدة بحثية رئيسية من محمد شيراز بالي، وبرادلي بويكورت، وجوفان ليسينا، وليزان مارتينيز، وتاديلي تاي. وساعد في مراحل مختلفة المتدربون أوريليا فيغوروا، وجوليا كوبني وداغمار فان دين برول. وقام بإخراج التقرير سيفيرين إكسكوفير وروزالينا غويينا وشانتال راكوتوندريني وكاتا فيو. وتولى تحرير التقرير برافين بهالا وأعدته للنشر المكتبي على الحاسوب تيريزيتا فينتورا.

وأفاد التقرير من مساهمات قدمها مشاركون في حلقة دراسية عالمية عُقدت في جنيف في أيار/مايو ٢٠٠٨ وفي حلقتين دراسيتين إقليميتين بشأن الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية عُقدتا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨: واحدة في سانتياغو بشيلي (بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) والأخرى في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا (بالتعاون مع مصرف التنمية للجنوب الأفريقي).

وتلقى الفريق أيضاً مساهمات من إيمين أكاوغلو وماريا أرجيري وأونا كليفورد وجوديث كليفتون وزوريكا ديفيدس وجورجينا ديلاتشا وإيف دي روزي ودانييل دياز - فوينتيس وكوينتين دوبريز وفابريس حاتم وهابلي هيرمان وتوماس جوست وسيلين كوفمان ومايكل ليكوسكي ومايكل مينجيس وإل إيزا محمدو وبيشاك موكهيجي وسام مورادزكوا وباربرا ميلوني وسانوشا نادو وبريميل نازاريت وفيدريكو أورتينو وديفيد لويد أوين وتيرتومو أوزاوا وروبرت بيرس وإدوارد بيرارد ورافي رامامورتي ومانساو شين وساتويندر سينغ ولاليتا سوم وفينسنت فالينتاين وميرا ويلكيت وزبيغنيو زنجي.

ووردت تعليقات واقتراحات في أثناء مراحل مختلفة من عملية إعداد التقرير من كل من جو آمادي - إيكيندو وفيليبا بيغس وإيلين بيجر كيبو ودوغ بروكس وجويل بوارتي وباري كيبيل وكارين كامبانيللي وفاني تشيونغ وجورجينا سيبوليتا ورودولف دولزر وشانتال دوباسكيير وشون فاهورست وماسونو فكييلي وبونجي غاسا وستيفن غيلب وأكسيل جيرو وديفيد هال وجيوفري هاملتون وتورو هوما وجابور هونيا وبراكاش هوري وأنا جوبين - بریت وأندريه جورافليف ودليلف كوتي وتيبه كوهلاسي وإمابل مايندانو أويزي وشيرلي ماسيمولا وديفيد كارلوس مورينوس - بيرد وتلادينيان مورونغو وتيري موتومبو كالبونجي وبيتر موشلينسكي وجوليوس موكونغوزي وجوديث نواكو وشيلا بيچ وأنطونيو بيدرو وويلسون فيري وهيدر بينتو وجايا براكاش برادان وكالرلوس رازو وإليكس رويهرول وفكييلي روجيت وباتريسيو روزاس وأليكس روجامبا وونفريد رويبانغا وريكاردو سانشيز وفرناندو سانشيز البافيرا وميغيل سانتيلانا وكريستوف شيروير ونيابولو ستيبي وميغيل سولانس وأدماسو تيديسي وهونغ سونغ وسوكين سون ومارسيا تافارس وكوزي تيبال وإغناسيو تورتيولا وبيتر أوتنغ وجورج ويدر وبول ويسندروب وتوماس ويستكوت ومارسيو ووهرلز ولولو زهانغ وتسوم زينغي.

كما أسهم في إعداد هذا التقرير، لا سيما عن طريق تقديم بيانات ومعلومات أخرى، مسؤولون عديدون من المصارف المركزية، والمكاتب الإحصائية، ووكالات ترويج الاستثمار، ووكالات حكومية أخرى، ومسؤولون في منظمات دولية ومنظمات غير حكومية، ومدبرون تنفيذيون لعدد من الشركات. واستفاد التقرير أيضاً من التعاون مع جامعة إيراسموس بروتردام فيما يتعلق بجمع البيانات وتحليلها بخصوص كبرى الشركات عبر الوطنية.

ولا بد من التعبير عن الامتنان للدعم المالي الذي قدمته حكومات فرنسا والنرويج والسويد.

المحتويات

الصفحة

تدفقات قياسية في عام ٢٠٠٧، ولكنها تتجه نحو الانخفاض

١	التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تتخطى مستوى الذروة الذي بلغته في عام ٢٠٠٠
٤	... نتيجة للقيم القياسية لعمليات الشراء والاندماج عبر الحدود. ..
٥	وقد واصلت أكبر الشركات عبر الوطنية توسُّعها في الخارج.
٩	... بينما أخذت صناديق الثروة السيادية تبرز كجهات فاعلة جديدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.
١١	وظل معظم التغييرات في السياسة الوطنية يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن التدابير الأقل مواتاة أصبحت أكثر تواتراً
١٢	وقد كان للأزمة المالية العالمية تأثير محدود على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧ ولكن وقع هذه الأزمة سيئاً في الظهور في عام ٢٠٠٨
١٣	وفي أفريقيا، أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتزايد الربحية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر
١٤	وفي جنوب وشرق وجنوب - شرق آسيا وأوقيانيا، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة ارتفاعاً لتصل إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق.
١٥	... كما شهدت منطقة غرب آسيا تدفقات قياسية في كلا الاتجاهين...

المحتويات (تابع)

الصفحة

١٦	... في حين أن الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد نشأت بصورة رئيسية عن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية.
١٧	وقد حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخِل إلى منطقة جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والخارج منها على اتجاه تصاعدي مسجلاً أرقاماً قياسية جديدة.
١٨	وفي البلدان المتقدمة، يبدو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة قد بلغت ذروتها.
	الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية
٢٠	ثمة احتياجات غير ملبّاة للاستثمار في البنية التحتية في البلدان النامية. وقد سجّلت مشاركة الشركات عبر الوطنية في البنية التحتية زيادة كبيرة، بما في ذلك في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.
٢١	وتوجد في البلدان النامية شركات عبر وطنية هامة تستثمر في صناعات البنية التحتية وقد أصبحت مستثمرة بارزة في بلدان نامية أخرى. ..
٢٤	وتستمد الشركات عبر الوطنية المستثمرة في صناعات البنية التحتية مزاياها التنافسية من مجموعة متنوعة من المصادر، وهي في الغالب تستثمر في الخارج من أجل الوصول إلى الأسواق.
٢٦	وتعبئة الموارد المالية من أجل استثمار الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية آخذة في التزايد، ولكن ثمة فجوة واسعة جداً تظل قائمة.
٢٦	ويؤثر استثمار الشركات عبر الوطنية في البنية التحتية للبلدان النامية على أداء الصناعة.
٢٨	

المحتويات (تابع)

الصفحة

٣٠	... مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لتوفير خدمات البنية التحتية وتعميم الوصول إليها.
٣٢	وتمثل الاستفادة من مشاركة الشركات عبر الوطنية تحدياً معقداً على صعيد السياسة العامة.
٣٣	وتسعى البلدان إلى تأمين قدر أكبر من مشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية، ولكن الانفتاح على هذه المشاركة يتفاوت بحسب الصناعة.
٣٥	ويتطلب تأمين المكاسب الإنمائية وجود إطار حوكمة مناسب وتوفر قدرات حكومية قوية.
٣٦	وهناك العديد من منازعات الاستثمار المتعلقة بالبنية التحتية.
٣٧	وثمة حاجة لتوفر قدر أكبر من الالتزامات من قبل المجتمع الدولي ...
٣٩	... بما في ذلك لتخفيف المخاطر وبناء القدرات في البلدان المنخفضة الدخل.

المرفق

٤٣	تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٨: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية.
٤٩	قائمة بتقارير الاستثمار العالمي.
٥٣	استبيان.

الأشكال

٣	الشكل ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، أكبر ٢٠ اقتصاداً، ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
١٠	الشكل ٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية، ١٩٨٧-٢٠٠٧.

المحتويات (تابع)

الصفحة

الشكل ٣- الأشكال القانونية الرئيسية للالتزامات الأجنبية في صناعات البنية التحتية للاقتصادات النامية والانتقالية، بحسب الصناعة، ١٩٩٦-٢٠٠٦	٢٣
الشكل ٤- حصص المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين من القطاعات الخاص والعام في التزامات الاستثمار في صناعات البنية التحتية للاقتصادات النامية والانتقالية، بحسب المنطقة، ١٩٩٦-٢٠٠٦	٢٧
الشكل ٥- عدد منازعات الاستثمار المعروفة المتصلة بالبنية التحتية، ١٩٩٦-٢٠٠٦	٣٦

الجداول

الجدول ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بحسب المنطقة وبلدان مختارة، ١٩٩٥-٢٠٠٧	٢
الجدول ٢- مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ١٩٨٢-٢٠٠٧	٦
الجدول ٣- أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية في العالم، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٦	٧
الجدول ٤- أكبر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية من البلدان النامية، مرتبة حسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٦	٨
الجدول ٥- التغييرات في اللوائح التنظيمية الوطنية، ١٩٩٢-٢٠٠٧ ..	١١
الجدول ٦- أكبر الشركات عبر الوطنية العاملة في فرادى صناعات البنية التيهية، مرتبة بحسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٦	٢٥
الجدول ٧- نسبة وكالات تشجيع الاستثمار التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض صناعات البنية التيهية، بحسب المنطقة	٣٤

تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٨
الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية

استعراض عام

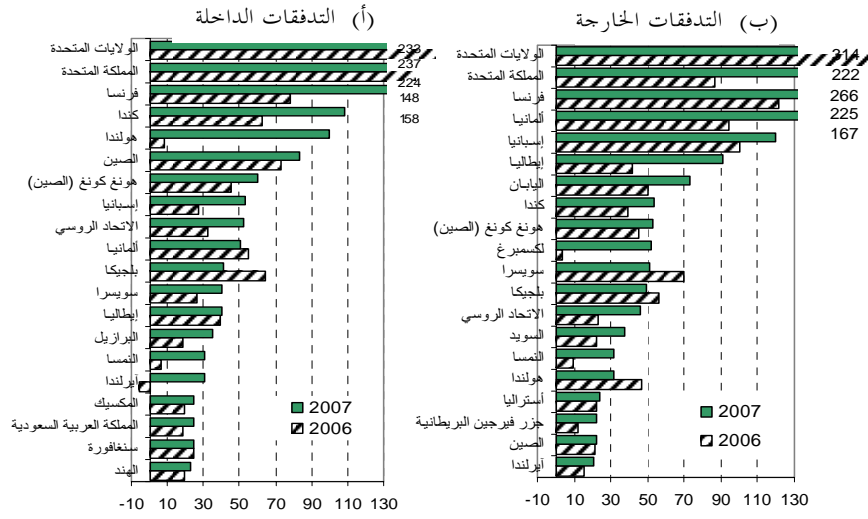
تدفقات قياسية في عام ٢٠٠٧، ولكنها تتجه نحو الانخفاض

التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر تتخطى مستوى الذروة الذي بلغه في عام ٢٠٠٠ ...

في أعقاب أربع سنوات متتالية من النمو، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية الداخلة زيادة بنسبة ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ١ ٨٣٣ مليار دولار، وهو مستوى يتجاوز بكثير المستوى القياسي العالمي الذي كانت قد بلغته في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من الأزمات المالية والائتمانية التي بدأت في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، شهدت التجمُّعات الاقتصادية الرئيسية الثلاثة جميعها - أي البلدان المتقدمة، والبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في جنوب شرق أوروبا، ورابطة الدول المستقلة - نمواً مستمراً في التدفقات الداخلة إليها (الجدول ١). وهذه الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس إلى حد كبير النمو الاقتصادي المرتفع نسبياً وأداء الشركات القوي في العديد من أنحاء العالم. وقد شكَّلت العائدات المعاد استثمارها قرابة ٣٠ في المائة من مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة وذلك نتيجة لتزايد أرباح الشركات المنتسبة الأجنبية، ولا سيما في البلدان النامية. كما أن المستويات القياسية للاستثمار الأجنبي المباشر، مقومةً بالدولار، قد عكست إلى حد ما الانخفاض الكبير في قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى. إلا أن متوسط معدل نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، حتى ولو قيست بالعملات المحلية، قد بلغ ٢٣ في المائة في عام ٢٠٠٧.

وقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة ١ ٢٤٨ مليار دولار. وحافظت الولايات المتحدة على مركزها كأكبر البلدان المتلقية، تليها المملكة المتحدة وفرنسا وكندا وهولندا (الشكل ١). وكان الاتحاد الأوروبي أكبر المناطق المضيفة، حيث اجتذب قرابة ثلثي مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة.

الشكل ١- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، أكبر ٢٠ اقتصاداً،
٢٠٠٦-٢٠٠٧^(١)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، الجدول

باء-١ بالمرفق وقاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر/الشركات عبر الوطنية

(www.unctad.org/fdistatistics).

(أ) الترتيب حسب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧.

وفي البلدان النامية، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة أعلى مستوياتها على الإطلاق (٥٠٠ مليار دولار) - أي زيادة بنسبة ٢١ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٦. واجتذبت أقل البلدان نمواً ما قيمته ١٣ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧ - وهو رقم قياسي أيضاً. وفي الوقت نفسه، ظلّت البلدان النامية تكتسب أهمية كمصادر للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ارتفعت التدفقات الخارجة منها لتصل إلى مستوى قياسي جديد قدره ٢٥٣ مليار دولار، الأمر الذي يرجع بصورة رئيسية إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية. كما سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى جنوب شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ارتفاعاً قوياً، إذ زادت بنسبة ٥٠ في المائة لتصل إلى ٨٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. وبالتالي فإن هذه المنطقة قد شهدت سبع سنوات من النمو غير المنقطع. كما سجلت التدفقات الخارجة من المنطقة ارتفاعاً قوياً لتصل إلى ٥١ مليار دولار، أي أكثر من ضعف المستوى الذي بلغته في عام ٢٠٠٦. ومن بين البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، كان أكبر المتلقين الصين وهونغ كونغ (الصين) والاتحاد الروسي.

... نتيجة للقيم القياسية لعمليات الشراء والاندماج عبر الحدود.

ولقد أسهم الدمج المتواصل للشركات عن طريق عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود إسهاماً كبيراً في الارتفاع القوي الذي سجّله الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم. ففي عام ٢٠٠٧، بلغت قيمة هذه الصفقات ١ ٦٣٧ مليار دولار، وهو مستوى يزيد بنسبة ٢١ في المائة عن المستوى القياسي السابق المسجل في عام ٢٠٠٠. وبالتالي فإن الأزمة المالية، التي بدأت بأزمة الرهون العقارية في الولايات المتحدة، لم يكن لها إجمالاً أثر موهين بشكل يبيّن على عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود على نطاق العالم في عام ٢٠٠٧. بل على النقيض من ذلك، فإن النصف الأخير من عام ٢٠٠٧ قد شهد أبرام بعض الصفقات الضخمة، بما في ذلك قيام مجموعة مصارف تضم مصرف أسكتلندا الملكي (Royal Bank of Scotland) وفورتيس (Fortis) وسانتاندير (Santander) بشراء شركة ABN-AMRO Holding NV في صفقة بلغت قيمتها ٩٨ مليار دولار - وهي أكبر صفقة في تاريخ العمليات المصرفية - وقيام شركة ريو تينتو (Rio Tinto) (المملكة المتحدة) بشراء شركة ألكان (Alcan) (كندا).

وقد واصلت أكبر الشركات عبر الوطنية توسُّعها في الخارج ...

يتواصل توسُّع إنتاج السلع والخدمات من قِبَل ما يُقدَّر بـ ٧٩.٠٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية وشركاتها المنتسبة الأجنبية التي يبلغ عددها ٧٩٠.٠٠٠ شركة، وقد تجاوز رصيدها من الاستثمار الأجنبي المباشر ١٥ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن إجمالي مبيعات الشركات عبر الوطنية بلغ ٣١ تريليون دولار - أي زيادة بلغت نسبتها ٢١ في المائة عن مستوى عام ٢٠٠٦. وشكَّلت القيمة المضافة (الناتج الإجمالي) للشركات المنتسبة الأجنبية على نطاق العالم ما يُقدَّر بنسبة ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٠٧، وارتفع عدد موظفي هذه الشركات ليصل إلى نحو ٨٢ مليون (الجدول ٢).

ويتواصل توسُّع عالم الشركات عبر الوطنية. وتحتفظ شركات الصناعة التحويلية والبتروكيمياويات، مثل شركات جنرال إلكتريك General Electric، وبريتش بتروليوم British Petroleum، وشل Shell، وتويوتا Toyota وفورد موتور Ford Motor، ببعض المراكز العليا في الترتيب الذي وضعه الأونكتاد لأكثر ٢٥ شركة عبر وطنية غير مالية في العالم (الجدول ٣). إلا أن الشركات عبر الوطنية العاملة في قطاع الخدمات، بما في ذلك في مجال البنية التحتية، قد أصبحت تحتل مكانة بارزة على نحو متزايد خلال العقد الماضي: فقد برزت ٢٠ شركة منها ضمن أكبر ١٠٠ شركة في عام ٢٠٠٦ مقارنة بسبع شركات فقط في عام ١٩٩٧.

وقد سجلت أنشطة أكبر ١٠٠ شركة عبر الوطنية زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٦، حيث ارتفعت المبيعات الأجنبية والعمالة الأجنبية بنسبة بلغت قرابة ٩ في المائة و٧ في المائة، على التوالي، عمَّا كانت عليه في عام ٢٠٠٥. وكان النمو مرتفعاً بصفة خاصة في حالة أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية من البلدان النامية؛ ففي عام ٢٠٠٦، قُدِّرت الأصول الأجنبية لهذه الشركات بمبلغ ٥٧٠ مليار دولار - أي زيادة بلغت نسبتها ٢١ في المائة عمَّا كانت عليه في عام ٢٠٠٥. ولم تتغير بلدان منشأ هذه الشركات إلا قليلاً على مدى السنوات العشر الماضية، حيث هيمنت الشركات من شرق وجنوب شرق آسيا على قائمة أكبر ٢٥ شركة من هذه الشركات عبر الوطنية (الجدول ٤).

الجدول ٢- مؤشرات مختارة للاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي، ١٩٨٢-٢٠٠٧

البلد	القيمة بالأعداد الجارية (مليارات الدولارات)										
	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	١٩٩٥	١٩٩١	١٩٨٦	١٩٩٠	١٩٨٢	
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلية	٢٩٠٩	٤٧٠٢	٣٣٠٦	٢٧٠٩	٣٩٠٩	٢٢٠١	٢٢٠١	٢٢٠٦	١٨٣٣	٢٠٧	٥٨
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة	٥٠٠٩	٥٠٠٢	٤١٣٠	٦٣٠٥	٣٦٠١	١٦٠٥	٢٥٠٩	٢٥٠٩	١٩٩٧	٢٣٩	٢٧
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	٢٢٠٠	٢٢٠٥	٦٠٢	١٧٠٣	١٦٠١	٨٠٦	١٥٠١	١٨٠١	١٥٢١١	١٢٤٧٠	٧٨٩
رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	٢٢٠٣	٢٠٠٤	٣٠٩	١٦٠٤	١٧٠٢	١٠٠٦	١٨٠١	١٨٠١	١٥٦٠٢	١٢٧٥٦	٥٧٩
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	١٨٠٧	٢٤٠٣	٣١٠١	٣١٠٣	١٣٠١	٣٥٠٣	١٠٠٢	١٠٠٢	١٢٠٢	٩٥٠	٤٤
الدخل من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج	١٧٥٥	١٧٠١	٢٧٠٤	٤٢٠٤	١٠٠٢	٢٠٠٢	١٨٠٧	١٢٠٢	١٠٢٨	١٢٠	٤٦
عمليات الدمج وشراء الشركات غير المدرجة	٤٦٠٤	٢٠٠٣	٦٤٠٢	٣٧٠٦	٥١٠٥	١٩٠٥	٢٦٠٦	١١١٨	١١١٨	٢٠٠	..
البيانات للشركات المنسوبة الأجنبية	٢٠٠٧	٢٢٠٢	١٠٨	١٥٠٠	٨٠٤	٨٠٨	١٩٠٣	٣١١٩٧	٢٥٨٤٤	٦١٢٦	٢٧٤١
الناتج الإجمالي للشركات المنسوبة الأجنبية	١٩٠٤	٢١٠٢	٥٠٩	١٥٠٩	٧٠٣	٦٠٧	١٧٠٠	٦٠٢٩	٥٠٤٩	١٥٠١	٦٧٦
مجموع أصول الشركات المنسوبة الأجنبية	٢٣٠١	١٨٠٦	٢٠٠٦	١٠٠٠	١٩٠٣	١٣٠٧	١٢٠٧	٦٨٧١٦	٥٥٨١٨	٦٠٣٦	٢٢٠٦
صادرات الشركات المنسوبة الأجنبية	١٥٠٤	١٥٠٢	١٢٠٨	٢١٠٢	٣٠٩	٨٠٤	٢١٠٧	٥٧١٤	٤٩٥٠	١٥٢٣	٦٨٨
الصعالة لدى الشركات المنسوبة الأجنبية (بالآلاف)	١٦٠٦	٢١٠٦	٤٠٩	٣٠٧	١١٠٥	٥٠٥	٥٠٣	٨١٦١٥	٧٠٠٣	٢٥١٠٣	٢١٥٢٤
بند غير مذكور	١١٠٥	٨٠٣	٨٠٣	١٢٠٦	١٢٠٣	٥٠٩	٩٠٤	٥٤٥٦٨	٤٨٩٢٥	٢٢١٦٣	١٢٠٨٣
الناتج المحلي الإجمالي (بالأعداد الجارية)	١٣٠١	١٠٠٩	١٢٠٥	١٥٠٢	١٠١	٥٠٤	١٠٠٠	١٢٣٥٦	١٠٩٢٢	٥١٠٢	٢٧٨٨
إجمالي تكوين رأس المال الثابت	١٥٠٤	١٠٠٥	١٠٠٦	٢٣٠٧	٨٠١	١٤٠٦	٢١٠١	١٤٢	١٤٢	٢٩	٩
صادرات السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج	١٥٠٤	١٥٠٢	١٢٠٨	٢١٠٢	٣٠٨	٧٠٩	١١٠٦	١١٧١٣٨	١٤٨٤٨	٤٤١٧	٢٣٩٥

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨: الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، الجدول أول-٤.

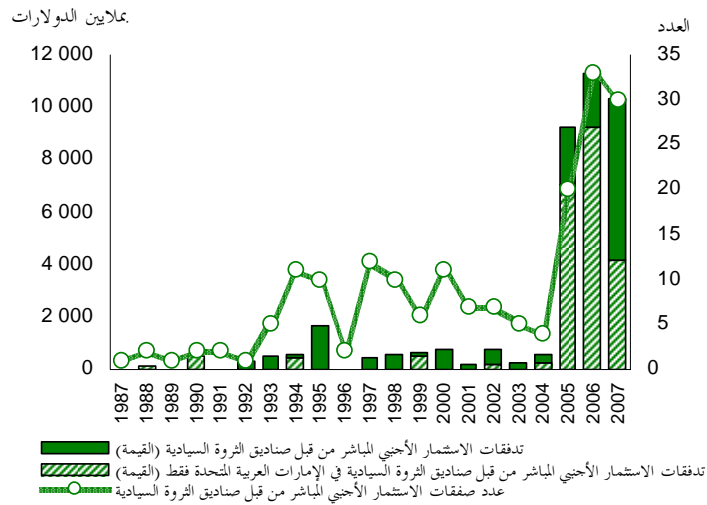
... بينما أخذت صناديق الثروة السيادية تبرز كجهات فاعلة جديدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثمة سمة جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر العالمي تتمثل في ظهور صناديق الثروة السيادية كمستثمرة مباشرة. فهذه الصناديق، التي استفادت من التراكم السريع للاحتياطيات في السنوات الأخيرة (والتي يبلغ مجموع الأصول التي تديرها ٥ تريليونات دولار) تنزع إلى التمتع بقدرة أكبر على المخاطرة وبإمكانيات تحقيق عوائد أكبر مقارنة بالاحتياطيات الرسمية التقليدية التي تديرها السلطات النقدية. وعلى الرغم من أن تاريخ صناديق الثروة السيادية يعود إلى فترة الخمسينات من القرن الماضي، فإنها لم تجتذب الاهتمام العالمي إلا في السنوات الأخيرة في أعقاب دخولها في بعض أنشطة عمليات الاندماج والشراء الكبيرة عبر الحدود وما قامت به من عمليات ضخ رئيسية لرؤوس الأموال في بعض المؤسسات المالية المتعثرة في البلدان المتقدمة.

وفي حين أن المبالغ المستثمرة من قبل صناديق الثروة السيادية في شكل استثمار أجنبي مباشر تظل ضئيلة نسبياً، فإنها ما برحت تتزايد في السنوات الأخيرة (الشكل ٢). ففي عام ٢٠٠٧، كانت أصول هذه الصناديق المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر تشكل ما نسبته ٠,٢ في المائة فقط من مجموع أصولها. إلا أنه من مجموع استثمارات صناديق الثروة السيادية في الخارج والتي بلغت ٣٩ مليار دولار على مدى العقدين الماضيين، استثمر ما مجموعه ٣١ مليار دولار في السنوات الثلاث الماضية. وكان نمو أنشطة هذه الصناديق المسجل في الآونة الأخيرة ناشئاً عن التراكم السريع للاحتياطيات بفضل فوائض الصادرات، والتغيرات في العوامل الاقتصادية الأساسية العالمية، وظهور فرص استثمارية جديدة في الشركات المالية الضعيفة هيكلياً.

وقد استثمرت صناديق الثروة السيادية قرابة ٧٥ في المائة من مجموع استثمارها الأجنبي المباشر في البلدان المتقدمة، أما استثماراتها في أفريقيا وأمريكا اللاتينية فقد كانت محدودة جداً حتى الآن. وقد تركّزت استثمارات هذه الصناديق في قطاع الخدمات، ولا سيما خدمات الأعمال.

الشكل ٢- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر^(١) من قبل صناديق الثروة السيادية، ١٩٨٧-٢٠٠٧



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية.
(أ) عمليات اندماج وشراء عبر الحدود فقط؛ ويفترض أن تكون استثمارات التأسيس من قبل صناديق الثروة السيادية محدودة للغاية.

وكانت استثمارات صناديق الثروة السيادية في الصناعة المصرفية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ موضع استحسان بصورة عامة نظراً لما لها من تأثير في تحقيق استقرار الأسواق المالية. بيد أنها قد أثارت شعوراً عاماً سلبياً إلى حد ما، حيث ظهرت دعوات لفرض قيود تنظيمية على استثمارات هذه الصناديق، ولا سيما لدواعي الأمن القومي. وتعمل مؤسسات دولية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على وضع مبادئ وخطوط توجيهية فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية.

وظل معظم التغييرات في السياسة الوطنية يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم أن التدابير الأقل مواتاة أصبحت أكثر تواتراً

وعلى الرغم من تزايد الهواجس والجدل السياسي حول تصاعد النزعة الحمائية، يظل الاتجاه الإجمالي للسياسات العامة يميل نحو تزايد الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر. وتشير دراسة الأونكتاد الاستقصائية السنوية للتغيرات في القوانين واللوائح الوطنية التي قد تؤثر على دخول الشركات عبر الوطنية وعملاتها إلى أن واضعي السياسات يواصلون بذل الجهود من أجل جعل مناخ الاستثمار أكثر جاذبية. ففي عام ٢٠٠٧، ومن بين قرابة ١٠٠ تغيير في السياسة العامة حدّدها الأونكتاد باعتبارها تغييرات لها تأثير محتمل على الاستثمار الأجنبي المباشر، كان هناك ٧٤ تغييراً تهدف إلى جعل بيئة البلد المضيف أكثر مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر (الجدول ٥). إلا أن نسبة التغييرات التي كانت أقل مواتاة للاستثمار الأجنبي المباشر ما فتئت تزايد على مدى السنوات القليلة الماضية.

الجدول ٥- التغييرات في اللوائح التنظيمية الوطنية، ١٩٩٢-٢٠٠٧

البلد	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
عدد البلدان التي أقرت تغييرات	٤٣	٥٦	٤٩	٦٣	٦٦	٧٦	٦٠	٦٥	٧٠	٧١	٧٣	٨٢	١٠٣	٩٢	٩١	٥٨
عدد التغييرات في اللوائح التنظيمية	٧٧	١٠٠	١١٠	١١٢	١١٤	١٥٠	١٤٥	١٣٩	١٥٠	٢٠٧	٢٤٦	٢٤٢	٢٧٠	٢٠٣	١٧٧	٩٨
أكثر مواتاة	٧٧	٩٩	١٠٨	١٠٦	٩٨	١٣٤	١٣٦	١٣٠	١٤٧	١٩٣	٢٣٤	٢١٨	٢٣٤	١٦٢	١٤٢	٧٤
أقل مواتاة	١	١	٢	٦	١٦	١٦	٩	٩	١٤	٣	١٢	٢٤	٣٦	٤١	٣٥	٢٤

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية،

الجدول أولاً-٧.

ومثلما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٦، فإن معظم القيود الجديدة التي فُرضت قد تركزت في قطاع الصناعات الاستخراجية، وبخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية (مثل بوليفيا وإكوادور وجمهورية فنزويلا البوليفارية)، ولكنها كانت ظاهرة في بلدان أخرى أيضاً. وقد اعتمدت عدة حكومات، بما فيها حكومتا الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، لوائح تنظيمية أكثر صرامة فيما يتعلق بالاستثمارات في المشاريع التي لها انعكاسات محتملة على الأمن القومي. كما يبدو أن هواجس الحكومات تتعلق بالاستثمارات في مجالات معينة من البنية التحتية وكذلك باستثمارات الكيانات المملوكة للدولة.

وقد ظل عدد اتفاقات الاستثمار الدولية يتزايد ليصل إلى ما مجموعه ٦٠٠ ٥ اتفاق في نهاية عام ٢٠٠٧. وكان هناك ٦٠٨ ٢ معاهدات استثمار ثنائية، و ٧٣٠ ٢ معاهدة من معاهدات الازدواج الضريبي، و ٢٥٤ اتفاقاً من اتفاقات التجارة الحرة وترتيبات التعاون الاقتصادي التي تتضمن أحكاماً تتعلق بالاستثمار. وتواصل التحول في نشاط عقد المعاهدات: من معاهدات الاستثمار الثنائية نحو اتفاقات التجارة الحرة. كما تواصل الاتجاه نحو إعادة التفاوض على معاهدات الاستثمار الثنائية القائمة.

وقد كان للأزمة المالية العالمية تأثير محدود على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٧ ولكن وقع هذه الأزمة سيبدأ في الظهور في عام ٢٠٠٨

لقد كان لأزمة الرهون العقارية التي اندلعت في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٧ تأثير على الأسواق المالية كما تسببت في حدوث مشاكل سيولة في العديد من البلدان، مما أدى إلى ارتفاع تكاليف العمليات الائتمانية. إلا أنه يبدو أن التأثيرات الاقتصادية الجزئية والكلية التي مسّت قدرة الشركات على الاستثمار في الخارج كانت محدودة نسبياً حتى الآن. وبالنظر إلى أن الشركات عبر الوطنية في معظم الصناعات كانت تتمتع بما يكفي من السيولة لتمويل استثماراتها، وهو ما ينعكس في ارتفاع أرباح الشركات، فإن التأثير كان أقل مما كان متوقعاً. فعلى المستوى الاقتصادي الكلي، يُحتمل أن تتأثر اقتصادات البلدان المتقدمة بتباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة وتأثير الاضطراب في الأسواق المالية على السيولة. ونتيجة لذلك، يُحتمل أن تنخفض التدفقات الداخلة إلى هذه البلدان وكذلك التدفقات الخارجة منها. ومن جهة ثانية، يُحتمل أن تواجه الاقتصادات النامية هذا الخطر بفضل نموها الاقتصادي المرن نسبياً.

وبالإضافة إلى تأثير الأزمة الائتمانية الشديدة في الولايات المتحدة، فقد تأثر الاقتصاد العالمي أيضاً بالانخفاض الكبير في قيمة الدولار. وفي حين أنه من الصعب عزل آثار التغيرات في أسعار الصرف عن غيرها من مُحدّدات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الضعف الحاد لقيمة الدولار قد ساعد في حفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة. وقد تزايدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأوروبية إلى الولايات المتحدة بفعل تزايد الثروة النسبية للمستثمرين الأوروبيين وانخفاض تكاليف الاستثمار في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الشركات المُصدّرة إلى الولايات المتحدة قد عانت من أثر التغيرات في أسعار الصرف، مما دفعها إلى توسيع إنتاجها المحلي في الولايات المتحدة. وهذا يتجلى في التغييرات التي طرأت على

استراتيجية عدة شركات عبر وطنية أوروبية، وبخاصة شركات صناعة السيارات، التي تعتمز بناء مرافق إنتاج جديدة أو توسيع مرافق الإنتاج القائمة في ذلك البلد.

وقد أفضى تباطؤ الاقتصاد العالمي والاضطراب المالي إلى حدوث أزمة سيولة في أسواق المال والإقراض في العديد من البلدان المتقدمة. ونتيجة لذلك، سجل نشاط عمليات الاندماج والشراء تراجعاً ملحوظاً. ففي النصف الأول من عام ٢٠٠٨، كانت قيمة هذه الصفقات أقل بما نسبته ٢٩ في المائة عن مستواها المسجل في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. كما أن أرباح الشركات والقروض المقدمة من مجموعات مصرفية آخذة في الانخفاض أيضاً. واستناداً إلى البيانات المتاحة، يُقدَّر أن تبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٠٨ قرابة ٦٠٠ مليار دولار، أي ما يمثل انخفاضاً بنسبة ١٠ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٧. وفي غضون ذلك، يرجح أن يكون التأثير أقل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وفي حين أن دراسة الأونكتاد الاستقصائية لآفاق الاستثمار العالمي (*World Investment Prospects Survey*، ٢٠٠٨-٢٠١٠)، تدل على اتجاه نحو الارتفاع في الأمد المتوسط، فإنها تشير إلى مستوى من التفاؤل أدنى من ذلك المعبر عنه في الاستقصاء السابق، وإلى مزيد من الحذر في خطط الشركات عبر الوطنية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري مقارنة بما كان عليه الوضع في عام ٢٠٠٧.

وفي أفريقيا، أدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وتزايد الربحية إلى اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى أفريقيا لتصل إلى ٥٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧ - وهو رقم قياسي جديد. وقد تزايدت التدفقات الداخلة بقوة نتيجة للطفرة التي شهدتها أسواق السلع الأساسية، وارتفاع مستوى ربحية الاستثمارات - الذي سجل المستوى الأعلى ضمن المناطق النامية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ - وتحسُّن بيئات السياسات العامة. كما شهدت أقل البلدان نمواً الواقعة في أفريقيا سنة أخرى من النمو في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إليها. وكانت نسبة كبيرة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر التي أُطلقت في المنطقة في عام ٢٠٠٧ تتمثل في مشاريع متصلة باستخراج الموارد الطبيعية. كما أن طفرة أسعار السلع الأساسية قد ساعدت أفريقيا في الحفاظ على مستوى عالٍ نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه نحو الخارج والذي وصل إلى ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٠٧.

وعلى الرغم من تزايد التدفقات الداخلة، فإن نصيب أفريقيا من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي قد ظل في حدود ٣ في المائة. وكانت الشركات عبر الوطنية من الولايات المتحدة وأوروبا المستثمرة الرئيسية في المنطقة يلبها المستثمرون الأفارقة، وبخاصة من جنوب أفريقيا. أما الشركات عبر الوطنية من آسيا فقد ركزت بصورة رئيسية على استخراج النفط والغاز وعلى مشاريع البنية التحتية. وتبدو إمكانيات تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في عام ٢٠٠٨ واعدة على ضوء استمرار ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والمشاريع الكبيرة التي سبق الإعلان عنها فيما يخص تلك السنة والمدفوعات الوشيكة الناشئة عن صفقات اندماج وشراء عبر الحدود سبق إبرامها. وهذا سيعني حدوث نمو في الاستثمار الأجنبي المباشر للسنة الرابعة على التوالي. وتدل دراسة الأونكتاد الاستقصائية على أن جميع الشركات عبر الوطنية تقريباً قد حافظت على المستويات الراهنة لاستثماراتها في أفريقيا أو أنها رفعتها إلى مستويات أعلى.

وفي جنوب وشرق وجنوب - شرق آسيا وأوقيانيا، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة ارتفاعاً لتصل إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق.

لقد كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جنوب وشرق وجنوب - شرق آسيا وأوقيانيا أعلى أيضاً من أي وقت مضى، إذ وصلت إلى ٢٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، حيث تلقت معظم المناطق الفرعية والاقتصادات، باستثناء أوقيانيا، تدفقات أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. وقد أسهمت في هذا الأداء الذي سجلته المنطقة مجموعة عوامل شملت وجود تصورات مواتية للأعمال التجارية، وحدوث تقدم في اتجاه المزيد من التكامل الاقتصادي الإقليمي، وتحسن بيئات الاستثمار، فضلاً عن عوامل خاصة ببلدان بعينها. وظلت الصين وهونغ كونغ (الصين) تصدران قائمة وجهات الاستثمار ضمن المنطقة وكذلك ضمن جميع الاقتصادات النامية. وفي غضون ذلك، اجتذبت الهند - وهي أكبر متلقٍ للاستثمارات في جنوب آسيا - ومعظم البلدان الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا، قدرًا أكبر من التدفقات الداخلة، وهو ما ينطبق أيضاً على البلدان الخارجة من التزاعنات وعلى أقل البلدان نمواً الواقعة في آسيا مثل أفغانستان وكمبوديا وسري لانكا وتيمور - ليشتي.

وعلى العموم، تظل إمكانيات دخول تدفقات جديدة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة واعدة جداً. وقد كان النمو الاقتصادي المطرد، والتغيرات

الديمغرافية، والمشاعر المواتية فيما يخص نشاط الأعمال، وتوفّر فرص استثمارية جديدة، من بين العوامل الرئيسية التي أسهمت في الأداء الجيد الذي سجلته في عام ٢٠٠٧ هذه المنطقة التي من المتوقع أن تظل تجتذب تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر في المستقبل القريب.

كما أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا قد وصلت إلى مستوى عالٍ جديد إذ بلغت ١٥٠ مليار دولار، مما يعكس الأهمية المتزايدة للبلدان النامية كمستثمر في الخارج. وتشكل التدفقات داخل المناطق وفيما بينها سمة مهمة جداً. ولكن الشركات تستثمر في البلدان المتقدمة أيضاً بوسائل ليس أقلها عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. وقد برزت صناديق الثروة السيادية من هذه المنطقة كمستثمرة هامة، حيث تُسهم في النمو السريع في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الخارج؛ وقد سجل هذا الرصيد زيادة كبيرة من ١,١ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ١,٦ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧.

كما شهدت منطقة غرب آسيا تدفقات قياسية في كلا الاتجاهين ...

زاد الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا بنسبة ١٢ في المائة ليصل إلى ٧١ مليار دولار مسجلاً بذلك رقماً قياسياً جديداً ونمواً للسنة الخامسة على التوالي. وقد تركز ما يزيد على أربعة أخماس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في ثلاثة بلدان هي المملكة العربية السعودية وتركيا والإمارات العربية المتحدة، بهذا الترتيب. وأدى تزايد عدد شركات الطاقة والبناء، فضلاً عن حدوث تحسن ملحوظ في بيئة الأعمال في عام ٢٠٠٧، إلى اجتذاب تدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. فقد شهدت قطر، على سبيل المثال، زيادة كبيرة في التدفقات الداخلة - أعلى مما يزيد عن سبعة أضعاف مما كانت عليه في عام ٢٠٠٦.

وسجّلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة في عام ٢٠٠٧ زيادة للسنة الرابعة على التوالي لتصل إلى ٤٤ مليار دولار - أي نحو ستة أضعاف مستواها في عام ٢٠٠٤. وشكلت الاستثمارات الخارجة من بلدان مجلس التعاون الخليجي (الكويت، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين، وعمان، بهذا الترتيب) ما نسبته ٩٤ في المائة من تلك التدفقات الخارجة، مما يعكس جزئياً رغبة هذه البلدان في التنويع بعيداً عن إنتاج النفط والغاز ومن خلال الاستثمارات من قبيل صناديق الثروة السيادية. وكانت تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر داخل المنطقة كبيرة، وبخاصة من البلدان الغنية بالنفط، حسبما يؤكد وجود عدد متزايد من المشاريع التأسيسية وتزايد قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. ومن المتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى غرب آسيا أن تزيد في عام ٢٠٠٨، نظراً لأن بلدان المنطقة ظلت إلى حد بعيد بمنأى عن تأثير أزمة الرهون العقارية، فضلاً عن أن هناك عدداً كبيراً من مشاريع الاستثمار داخل المنطقة التي هي في طريقها إلى التنفيذ.

... في حين أن الزيادة الكبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قد نشأت بصورة رئيسية عن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية.

شهدت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي زيادة في التدفقات الداخلة بنسبة ٣٦ في المائة لتصل إلى مستوى لم يسبق له مثيل قدره ١٢٦ مليار دولار. وقد بلغت هذه الزيادة أعلى مستوى لها في جنوب أمريكا (٦٦ في المائة)، حيث كان معظم التدفقات الداخلة التي بلغت قيمتها ٧٢ مليار دولار موجّهة نحو الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية القائمة على استخدام الموارد الطبيعية. وسجلت التدفقات الداخلة إلى بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي (باستثناء المراكز المالية الخارجية) زيادة بنسبة ٣٠ في المائة لتصل إلى ٣٤ مليار دولار، على الرغم من التباطؤ الاقتصادي في الولايات المتحدة. وتُعزى هذه المرونة جزئياً إلى دينامية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التعدين والصلب والعمليات المصرفية، وهذه غير موجّهة أساساً نحو سوق الولايات المتحدة.

وقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة من المنطقة بنسبة ١٧ في المائة لتصل إلى ٥٢ مليار دولار، مما يعكس بصورة رئيسية العودة إلى مستويات "عادية" للاستثمار الخارج من البرازيل. وواصلت الشركات عبر الوطنية الأمريكية اللاتينية، ولا سيما من المكسيك والبرازيل، تدويل عملياتها، متنافسة على مركز القيادة في صناعات كالنفط والغاز، واستخراج المعادن، والاسمنت، والصلب، والأغذية والمشروبات. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ العديد من الشركات الأمريكية اللاتينية الجديدة في الظهور في قطاعات جديدة مثل البرمجيات والمنتجات البتروكيميائية وأنواع الوقود الحيوي.

وفي الصناعات الاستخراجية التي زاد فيها الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، اختلفت الصورة بين قطاع النفط والغاز وقطاع استخراج المعادن. ففي هذا القطاع الأخير، توجد إمكانيات أكبر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل، حيث لا توجد شركات رئيسية مملوكة للدولة في هذه المنطقة، باستثناء شركة كوديلكو Codelco في شيلي. أما في قطاع النفط والغاز، فإن المركز المهيمن، أو حتى الوجود الحصري، لشركات النفط والغاز المملوكة للدولة يحد من الفرص المتاحة للمستثمرين الأجانب. وقد ازدادت هذه الحالة حدة في عام ٢٠٠٧ حيث قام عدد من البلدان، بما فيها بوليفيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وإكوادور، بإجراء تغييرات في السياسة العامة لزيادة الضرائب وفرض المزيد من القيود على الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز أو حظر هذا الاستثمار.

ومن المتوقع للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والخارج منها أن يُسجّل المزيد من الارتفاع في عام ٢٠٠٨. وسوف تكون التدفقات الداخلة ناشئة بصورة رئيسية عن استثمارات جنوب أمريكا حيث إنه من المتوقع لأسعار السلع الأساسية العالية والنمو الاقتصادي القوي على المستوى دون الإقليمي أن تظل تؤدي إلى زيادة أرباح الشركات عبر الوطنية. غير أن مستوى التدفقات التي ستدخل في المستقبل إلى أمريكا الوسطى والكاريبي غير مؤكد نظراً لأن تباطؤ اقتصاد الولايات المتحدة وضعف الدولار يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على أنشطة صناعتهما التحويلية الموجهة نحو التصدير. ويُتوقع أن تزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة نتيجة لاستثمارات الشركات عبر الوطنية في البرازيل والمكسيك التي أعلنت بالفعل عن خطط استثمار طموحة لعام ٢٠٠٨.

وقد حافظ الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى منطقة جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والخارج منها على اتجاه تصاعدي مسجلاً أرقاماً قياسية جديدة.

وكما حدث في معظم المناطق الأخرى، فإن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى منطقة جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة والخارجة منها وصلت إلى مستويات عالية إلى حد لم يسبق له مثيل. فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة للسنة السابعة على التوالي لتصل إلى ٨٦ مليار دولار - أي بزيادة بلغت نسبتها ٥٠ في المائة عن مستواها في عام ٢٠٠٦. وفي رابطة الدول المستقلة، كانت هذه التدفقات الداخلة موجهة بصورة رئيسية نحو الأسواق

الاستهلاكية السريعة النمو والموارد الطبيعية، في حين أن التدفقات إلى جنوب - شرق أوروبا كانت مرتبطة بعمليات الخصخصة. وزادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى الاتحاد الروسي بنسبة ٦٢ في المائة لتصل إلى ٥٢ مليار دولار.

وبلغ مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من منطقة جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة ٥١ مليار دولار، أي أكثر من ضعف مستواه في عام ٢٠٠٦. وسجل الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من الاتحاد الروسي - وهو البلد الذي يمثل المصدر الرئيسي للاستثمارات في المنطقة - ارتفاعاً شديداً ليصل إلى ٤٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٧. ووسعت الشركات عبر الوطنية الروسية نطاق عملياتها لتشمل أفريقيا بهدف زيادة إمدادها من المواد الخام ووصولها إلى السلع الأساسية الاستراتيجية. وهذه ضرورية لدعم جهودها الرامية إلى زيادة وجودها في مجال العمليات المتممة للإنتاج في صناعة الطاقة وأنشطتها في إنتاج المنتجات ذات القيمة المضافة في صناعة المعادن في البلدان المتقدمة.

وفي حين أن معظم تغييرات السياسة الوطنية في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية كانت موجّهة في عام ٢٠٠٧ نحو زيادة الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ظل بعض بلدان رابطة الدول المستقلة يفرض قيوداً في مجال الصناعات الاستخراجية وبعض الصناعات الاستراتيجية الأخرى. وقد أقر الاتحاد الروسي قانون القطاعات الاستراتيجية الذي خضع للمناقشة على مدى فترة طويلة والذي يُحدّد الصناعات التي لا يُسمح فيها للمستثمرين الأجانب بالمشاركة إلا بنسب الأقلية. ففي كازاخستان، ثمة قانون يتعلق بالموارد الطبيعية أُقرّ حديثاً يسمح للحكومة بأن تقوم من جانب واحد بتغيير العقود القائمة إذا كانت تؤثر تأثيراً سلبياً على المصالح الاقتصادية للبلد في صناعات النفط والفلزات والمعادن. ومع ذلك يُتوقع أن تُسجّل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة قوية في هذين البلدين وكذلك في أوكرانيا.

وفي البلدان المتقدمة، يبدو أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة والخارجة قد بلغت ذروتها.

على الرغم من الهواجس المتعلقة بحالة عدم التيقن الاقتصادي التي تواجه بعض الاقتصادات المتقدمة، سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة ككل زيادة كبيرة بلغت نسبتها ٣٣ في المائة في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ١ ٢٤٨ مليار دولار - وهو رقم قياسي جديد. وكانت هذه الزيادة ناشئة بصورة رئيسية عن

عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود ولكنها نشأت أيضاً عن العائدات المُعاد استثمارها نتيجة لارتفاع مستوى ربحية الشركات المنتسبة الأجنبية. وقد احتفظت الولايات المتحدة بمركزها كأكبر متلقٍ للاستثمار الأجنبي المباشر من بين بلدان العالم. وأدت عملية إعادة الهيكلة والتركيز في السوق المشتركة الموسَّعة لبلدان الاتحاد الأوروبي إلى ظهور موجة جديدة من عمليات الشراء عبر الحدود. وأدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الكبيرة إلى المملكة المتحدة وفرنسا وهولندا وإسبانيا إلى زيادة التدفقات الإجمالية من الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الاتحاد الأوروبي إلى ٨٠٤ مليارات دولار - أي بنسبة زيادة بلغت ٤٣ في المائة. وسجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى اليابان زيادة قوية لأول مرة منذ نهاية فترة التسعينات من القرن الماضي.

وحافظت البلدان المتقدمة على مركزها كأكبر مستثمرة صافية في الخارج حيث سجَّلت التدفقات الخارجة منها ارتفاعاً قوياً مقداره ٤٤٥ مليار دولار لتصل إلى مستوى قياسي قدره ٦٩٢ مليار دولار. وشكلت استثمارات أكبر المستثمرين في الخارج - أي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإسبانيا (بهذا الترتيب) - ما نسبته ٦٤ في المائة من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر لهذه المجموعة في الخارج.

ولا تزال بيئة سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر في عدد من البلدان المتقدمة بيئة تتسم بقدر أكبر من الانفتاح، مع بعض الاستثناءات. غير أن هناك هواجس متزايدة إزاء الآثار السلبية المحتملة لاستثمارات صناديق الثروة السيادية عبر الحدود، فضلاً عن صناديق الأسهم الخاصة وصناديق الاستثمارات العالية المردود والشديدة المخاطر.

ويُتوقع لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة والخارجة منها أن تنخفض بسبب الآثار الموهنة المترتبة على أزمة الأسواق المالية المقترنة بتراجع النمو الاقتصادي في هذه البلدان. وقد سجلت قيمة عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود في البلدان المتقدمة انخفاضاً كبيراً في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنةً بالنصف الثاني من عام ٢٠٠٧. ففي دراسة الأونكتاد الاستقصائية بشأن آفاق الاستثمار العالمي (*World Investment Prospects Survey*)، ٢٠٠٨-٢٠١٠، قال ما نسبته ٣٩ في المائة من الشركات عبر الوطنية المحيية على الاستقصاء إنها تتوقع حدوث زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة إلى البلدان المتقدمة مقارنةً بنسبة زادت عن ٥٠ في المائة في الدراسة الاستقصائية للسنة السابقة.

الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية

ثمة احتياجات غير ملية للاستثمار في البنية التحتية في البلدان النامية.

إن توفير البنية التحتية ذات النوعية الجيدة هو شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بل إنه يُعتبر أحد الشروط المسبقة الرئيسية لتمكين البلدان النامية من التعجيل بوتيرة تنميتها أو الحفاظ عليها وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة.

وعلاوة على ذلك، فإن احتياجات البلدان النامية مستقبلاً للاستثمار في البنية التحتية تتجاوز إلى حد بعيد المبالغ التي تستثمرها الحكومات والقطاع الخاص وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة، مما يُفرضي إلى ظهور فجوة تمويل واسعة. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن البلدان النامية تستثمر في البنية التحتية حالياً، وعلى أساس سنوي، نسبة تتراوح في متوسطها بين ٣ و٤ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي ومع ذلك فإنها تحتاج إلى استثمار ما تتراوح نسبته بين ٧ و٩ في المائة من أجل تحقيق الأهداف الأوسع للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

ولأسباب منها ما يتعلق بحجم الاستثمار اللازم في البنية التحتية، حدث تغُّر أساسي في دور الدولة في شتى أنحاء العالم. فقد فتحت الحكومات صناعات وخدمات البنية التحتية أمام المشاركة بقدر أكبر بكثير من قِبَل القطاع الخاص - بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى فترة الثمانينات من القرن الماضي، كانت صناعات البنية التحتية تدرج عموماً في نطاق اختصاص الدولة، وكانت تتخذ أحياناً شكل الشركات، مثل مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة. غير أنه تم تحريرها تدريجياً منذ ذلك الحين رغم أن وتيرة ودرجة هذا التحرير قد تفاوتت بحسب الصناعة والبلد. ونتيجة لذلك، فقد تطوّرت العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص حيث أخذت الدولة تضطلع على نحو متزايد بدور المنظم للأنشطة التي تمارسها الشركات الخاصة التي كثيراً ما تكون شركات أجنبية. وسوف تظل هذه العلاقة تتغير استجابة للتقدم التكنولوجي وتزايد الخبرة فيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص وتغيُّر الأولويات السياسية.

وبالإضافة إلى الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية المستثمرة في مجال البنية التحتية (المذكورة أدناه)، ظهر "لاعبون جُدد" في هذا المجال، بما في ذلك مجموعة متجانسة من المؤسسات المنتمية إلى فئتين واسعتين: المستثمرون في صناديق الأسهم

الخاصة، والكيانات المملوكة للدولة أو المرتبطة بالحكومة مثل صناديق الثروة السيادية.

ويُركز تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨ على البنية التحتية الاقتصادية، بما في ذلك الكهرباء، والاتصالات، والمياه وشبكات الصرف، والمطارات، والطرق، والسكك الحديدية، والموانئ (ويُشار إلى المرافق الأربعة الأخيرة مجتمعة بمرافق النقل). وينبغي لتحليلات أنشطة الشركات عبر الوطنية وآثارها الإنمائية والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة أن تأخذ في الاعتبار السمات الرئيسية لهذه الصناعات. فأولاً، عادة ما تكون الاستثمارات في البنية التحتية استثمارات معقدة وقائمة على استخدام مكثف جداً لرأس المال. وثانياً، تشتمل خدمات البنية التحتية في كثير من الأحيان على شبكات (مادية) وكثيراً ما تتسم بطابع الاحتكار من قِبَل القلّة أو الاحتكار من طرف واحد. وثالثاً، ينظر العديد من المجتمعات إلى إمكانية الوصول إلى خدمات البنية التحتية بوصفها مسألة اجتماعية وسياسية. وقد تُعتبر هذه الخدمات من المنافع العامة بمعنى أنها ينبغي أن تكون متاحة لجميع المستخدمين، بينما يُعتبر بعضها، مثل إمدادات المياه، حقاً من حقوق الإنسان. ورابعاً، تُعتبر صناعات البنية التحتية أحد المُحدِّدات الرئيسية للقدرة التنافسية للاقتصاد ككل، وتشكّل نوعية البنية التحتية أحد المُحدِّدات الهامة للاستثمار الأجنبي المباشر. وخامساً، تشكل البنية التحتية عاملاً رئيسياً بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي.

وقد سجّلت مشاركة الشركات عبر الوطنية في البنية التحتية زيادة كبيرة، بما في ذلك في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

ويشكل الاستثمار في صناعات البنية التحتية نسبة سريعة التزايد من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخِل. فعلى مدى الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٦، زادت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات البنية التحتية على نطاق العالم بمقدار ٣١ مرة لتصل إلى ٧٨٦ مليار دولار، وزادت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات البنية التحتية في البلدان النامية بمقدار ٢٩ مرة لتصل إلى ما يُقدَّر بنحو ١٩٩ مليار دولار. وقد ظلت تتزايد طوال الفترة في معظم صناعات البنية التحتية: وكانت الزيادة الأهم في قطاعي الكهرباء والاتصالات، بينما كانت الزيادة أقل بكثير في قطاعي النقل والمياه. وفي الوقت الحالي، يبلغ نصيب الاستثمار في صناعات البنى التحتية ككل من

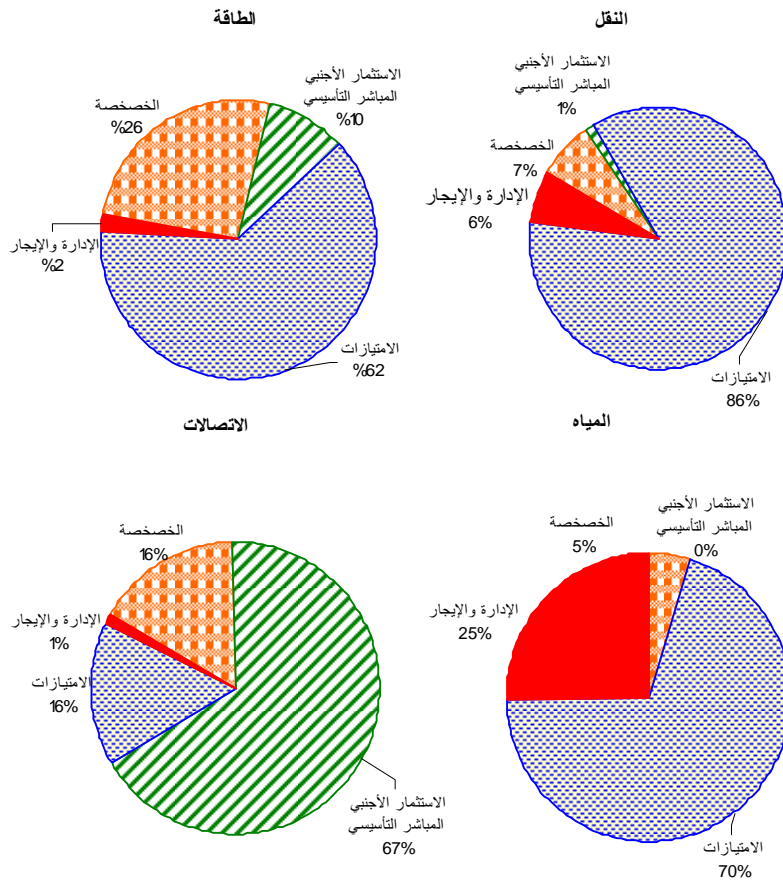
مجموع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم قرابة ١٠ في المائة مقارنة بنسبة بلغت ٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٠.

وثمة مقياس آخر، هو الالتزامات المتصلة بالاستثمار الأجنبي في المشاركة الخاصة في مشاريع البنية التحتية (وهي تشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها تشمل أيضاً استثمارات أخرى تشكل عنصراً من عناصر الامتيازات) يدل أيضاً على أن الشركات عبر الوطنية قد استثمرت مبالغ كبيرة في البلدان النامية. فخلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، بلغت هذه الالتزامات نحو ٢٤٦ مليار دولار، حيث تركّزت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠ (شكّلت حصة المنطقة ما نسبته ٦٧ في المائة من مجموع الالتزامات) ولكن نصيب الشركات عبر الوطنية في مشاريع المشاركة الخاصة في البنية التحتية سجّل منذ بداية القرن الجديد نمواً أسرع نسبياً في أفريقيا وآسيا.

وظلت مجموعة أقل البلدان نمواً مهمّشة بصورة عامة في عملية عولمة الاستثمار في صناعات البنية التحتية، حيث شكّل نصيبها نحو ٢ في المائة فقط من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في البنية التحتية في البلدان النامية في عام ٢٠٠٦. أما نصيب هذه البلدان في مجموع الالتزامات المتصلة بالاستثمار الأجنبي في صناعات البنية التحتية للبلدان النامية في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (وقدره ٢٤٦ مليار دولار) فقد بلغ ما يزيد قليلاً عن ٥ في المائة.

ويختلف شكل مشاركة الشركات عبر الوطنية اختلافاً كبيراً بحسب الصناعة. إذ تشكّل صناعة الاتصالات صناعة البنية التحتية الوحيدة التي كان فيها الاستثمار الأجنبي المباشر هو الشكل المهيمن لدخول الشركات عبر الوطنية إلى الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية (الشكل ٣). وفي صناعة الكهرباء، كانت الامتيازات هي الشكل الأكثر تواتراً للدخول إلى هذه الاقتصادات (٦٢ في المائة من الحالات)، تليها مشاريع الخصخصة والمشاريع التأسيسية (٣٦ في المائة) (الشكل ٣). كما أن الامتيازات قد مثّلت أيضاً الشكل المهيمن للمشاركة الأجنبية في البنية التحتية لصناعة النقل (أكثر من ٨٠ في المائة) وفي قطاع المياه (٧٠ في المائة من المشاريع). وبالإضافة إلى ذلك، فإن صناعة المياه تستخدم عقود الإدارة والتأجير على نحو متواتر نسبياً (٢٥ في المائة) (الشكل ٣).

الشكل ٣- الأشكال القانونية الرئيسية للالتزامات الأجنبية في صناعات البنية التحتية للاقتصادات النامية والانتقالية، بحسب الصناعة، ١٩٩٦-٢٠٠٦ (استناداً إلى عدد المشاريع، بالنسبة المئوية)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، الشكل ثالثاً-٦.

ملاحظة: البيانات تشير إلى الالتزامات المتعلقة بالاستثمار فقط في المشاريع التي تشتمل على مشاركة من القطاع الخاص. وبعض هذه المشاريع يشتمل على التزامات استثمار من قبل القطاع العام، وقد استُبعدت المشاريع الممولة من القطاع العام وحده.

وتوجد في البلدان النامية شركات عبر وطنية هامة تستثمر في صناعات البنية التحتية وقد أصبحت مستثمرة بارزة في بلدان نامية أخرى.

على الرغم من أن الشركات عبر الوطنية التابعة للبلدان المتقدمة لا تزال تهيمن على صناعات البنية التحتية على المستوى الدولي، فقد حدثت زيادة ملحوظة في مشاركة الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية في هذا المجال. ففي بعض الصناعات، مثل صناعة الاتصالات، ظهرت هذه الشركات الأخيرة بوصفها من الأطراف الرئيسية المشاركة، بل إن هذه الشركات قد أصبحت من الشركات الرائدة على نطاق العالم في بعض الصناعات الأخرى مثل صناعة النقل (الجدول ٦). ومن بين أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية من الشركات العاملة في صناعات البنية التحتية على صعيد العالم في عام ٢٠٠٦، كانت هناك ١٤ شركة من الولايات المتحدة و ١٠ شركات من إسبانيا و ٨ شركات من كل من فرنسا والمملكة المتحدة. إلا أنه من بين أكبر ١٠٠ شركة من الشركات عبر الوطنية العاملة في صناعات البنية التحتية، كان هناك ما لا يقل عن ٢٢ شركة توجد مقارها في بلدان نامية أو بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وكان أكبر عدد من هذه الشركات من هونغ كونغ (الصين) حيث بلغ عدد شركاتها ٥ شركات، ثم ماليزيا وسنغافورة اللتين بلغ عدد شركات كل منهما ٣ شركات.

وتؤدي الشركات عبر الوطنية من الجنوب، بدرجات مختلفة، دوراً أبرز في صناعات البنية التحتية للبلدان النامية رغم أنها لا تستثمر بالقدر الذي تستثمر به نظيراتها من البلدان المتقدمة. ففي آسيا وأوقيانيا، تبرز بصفة خاصة مشاركة الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية الأخرى، ولا سيما في الاستثمار داخل المنطقة. وفي الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، كان منشأ قرابة نصف الالتزامات المتصلة بالاستثمار الأجنبي في صناعات البنية التحتية في آسيا وأوقيانيا في بلدان نامية. وفي صناعتي اثنتين (الاتصالات والنقل)، شكّلت التزامات الشركات عبر الوطنية من الجنوب النصيب الأكبر من الالتزامات الأجنبية. وفي أفريقيا، هيمن المستثمرون من البلدان النامية على صناعة الاتصالات (٥٨ في المائة من مجموع الالتزامات)، ولكنهم كانوا أقل أهمية في صناعات البنية التحتية الأخرى. وتشكل التزامات شركات البلدان النامية ما متوسطه ٤٠ في المائة من مجموع الالتزامات في أفريقيا. وأخيراً، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان دور المستثمرين من البلدان النامية محدوداً بدرجة أكبر (١٦ في المائة من جميع الالتزامات)، (يلاحظ أن تعبير "جميع الالتزامات" يشمل الالتزامات من قِبل القطاع الخاص ومن قِبل الدولة أو المؤسسات المملوكة للدولة حيثما يكون لها نصيب في مشاريع المشاركة الخاصة في البنية التحتية. إلا أن مجموع الالتزامات لا يشمل استثمارات الدولة أو المؤسسات المملوكة للدولة وحدها في مشاريع البنية التحتية).

الجدول ٦-٢ أكبر الشركات عبر الوطنية العاملة في فئرة صناعات البنية التحتية، مرتبة بحسب الأصول الأجنبية، ٢٠٠٦
(الشركات التي يرد اسمها بحروف غامقة توجد مقارها في بلدان نامية أو اقتصادات انتقالية)

المرتبة	الشركة	القطاعات	المياه وشبكات الصرف	الغاز الطبيعي	النقل	الاتصالات	الكهرباء
1	Suez	Gaz de France	Veolia Environnement	Grupo Ferrovial	Vodafone Group	Electricité de France	
2	Hutchison Whampoa	Spectra Energy Corp.	Grupo Agbar	Abertis	Telefónica	E.ON	
3	RWE Group	Centrica	Waste Management Inc.	AP Moller-Maersk	Deutsche Telekom	Endesa	
4	Bouygues	Gas Natural	Shanks Group	DP World	France Télécom	Vattenfall	
5	YTL Power	Transcanada Corp.	Waste Services Inc	China Ocean Shipping	Vivendi Inc	National Grid	
6	Babcock & Brown Infrastructure	Enbridge Inc	Stericycle Inc	Canadian National Railways Co.	Liberty Global Inc	AES Corp.	
7	Enka Insaat ve Sanayi	Sempra Energy	Hyflux Limited	Skanska	TeliaSonera	Fortum	
8	NWS Holdings	El Paso Corp.	Clean Harbors Inc	PSA International	SingTel	Duke Energy Corp.	
9		Hunting Plc	Williams Companies	Hochtief	Telenor	EDP Energias de Portugal	
10		Williams Companies		Vinci	Nortel Networks	International Power Plc	
11		Hong Kong & China Gas Co.		Macquarie Airports	KPN	CLP Holdings	
12		Distrigaz D. Ltd.		Deutsche Bahn	BT Group	Iberdrola	
13		Canadian Utilities Ltd.		Orient Overseas International	Verizon Communications	Union Fenosa	
14		Ivettani International Corp.		Grupo ACS	SES	PPL Corp.	
15				Obrascon Huarte Lain	Telecom Italia	Atel - Aare Tessin Group	
16				Kansas City Southern	América Móvil	Public Service Enterprise Group	
17				Canadian Pacific Railway	Mobile Telecommunications Corp.	Keppel Corp.	
18				First Group	TDC A/S	Cofide-CJR Group	
19				BBA Aviation	Portugal Telecom	Edison International	
20				China Communications Construction Co.	Telez	Enel	

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨، الشركات عبر الوطنية وتعديات البنية التحتية، الجدول ثانياً- ١١.

وتستمد الشركات عبر الوطنية المستثمرة في صناعات البنية التحتية مزاياها التنافسية من مجموعة متنوعة من المصادر، وهي في الغالب تستثمر في الخارج من أجل الوصول إلى الأسواق.

إن المزايا التنافسية أو مزايا الملكية التي تتمتع بها الشركات عبر الوطنية المستثمرة في صناعات البنى التحتية تتصل في المقام الأول بما يتوفر لديها من خبرات أو قدرات متخصصة مثل تصميم الشبكات وتشغيلها والمهارات الهندسية والدراسة العملية البيئية، والقدرات والمعرفة المتصلة بإدارة المشاريع، والمهارات العملية. ولنماذج الأعمال المتخصصة والبراعة المالية أهميتها في بعض الصناعات والقطاعات مثل الاتصالات.

وتقوم أغلبية الشركات عبر الوطنية العاملة في مجال البنية التحتية بالاستثمار في الخارج من أجل الوصول إلى أسواق الاقتصادات المضيفة. وهي تهدف إلى الاستفادة من الفرص السوقية الناشئة عن عدد من التدابير، بما في ذلك التحرير ورفع الضوابط التنظيمية في الاقتصادات المضيفة، والدعوات للمشاركة في عطاءات لتنفيذ مشاريع في مجال البنية التحتية، وانفتاح البلدان المضيفة على قيام الشركات الأجنبية بشراء شركات محلية (بما في ذلك عمليات الخصخصة وشراء الشركات الخاصة). ومن الدوافع الإضافية للاستثمار ما يشمل مواكبة متطلبات الزبائن العاملين في قطاع الأعمال المتصلة بالبنية التحتية، والسعي إلى تحقيق وفورات حجم، واغتنام فرص النمو الإقليمية. وإن الدور المهيمن لسوق البلد المضيف كدافع لمشاركة الشركات عبر الوطنية في الاستثمار في صناعات البنية التحتية في الاقتصادات النامية يضع أقل البلدان نمواً في وضع غير مواتٍ من حيث اجتذاب استثمارات هذه الشركات، ذلك لأن أسواقها صغيرة عموماً وعلى الأخص في صناعات البنية التحتية.

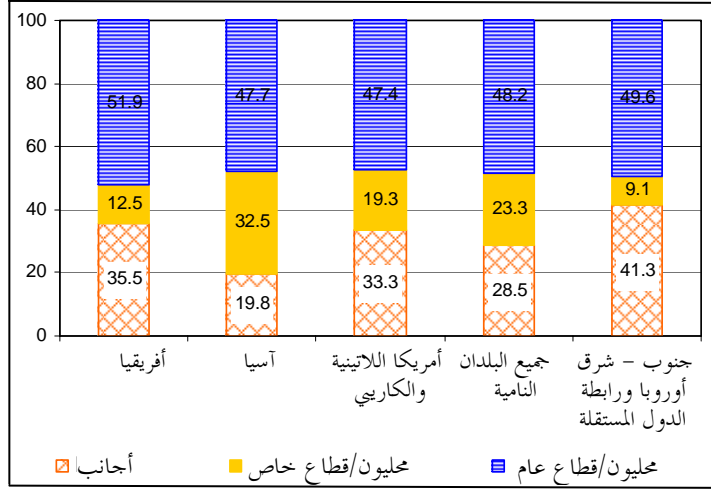
وتعبئة الموارد المالية من أجل استثمار الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية آخذة في التزايد، ولكن ثمة فجوة واسعة جداً تظل قائمة.

شكلت القيود المالية التي تواجهها الحكومات سبباً رئيسياً بالنسبة لعدد متزايد من البلدان النامية للانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية في فترة التسعينات من القرن الماضي. والواقع أن مشاركة الشركات عبر الوطنية في مجال البنية التحتية في البلدان النامية قد أسفرت عن تدفق موارد مالية كبيرة إليها. وكما ذكر آنفاً، فإن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعات البنية التحتية في البلدان النامية - وهو مؤشر يدل على المدى الذي تؤدي فيه

مشاركة الشركات عبر الوطنية إلى تعبئة الموارد المالية، قد سجل ارتفاعاً كبيراً بعد عام ١٩٩٠.

وبالإضافة إلى ذلك، شكّلت الالتزامات المتصلة بالاستثمار الأجنبي في صناعات البنية التحتية في البلدان النامية والتي بلغت ٢٤٦ مليار دولار في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (سبق ذكرها أيضاً) ما متوسطه ٢٩ في المائة من جميع الالتزامات المتصلة بالاستثمار في مشاريع المشاركة الخاصة في البنية التحتية. وهذا يعكس أهمية مساهمة الشركات عبر الوطنية في هذه الصناعات في البلدان النامية، حيث سُجّلت الحصة الأعلى في أفريقيا (٣٦ في المائة) (الشكل ٤).

الشكل ٤- - حصص المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين من القطاع الخاص والعام في التزامات الاستثمار في صناعات البنية التحتية للاقتصادات النامية والانتقالية، بحسب المنطقة، ١٩٩٦-٢٠٠٦ (نسبة مئوية)



المصادر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، الشكل ثالثاً-١.

ملاحظة: البيانات لا تشير إلا إلى التزامات الاستثمار في المشاريع التي تنفذ بمشاركة القطاع الخاص. وبعض هذه المشاريع يشمل التزامات استثمار من قبل القطاع العام. وتُسبغ المشاريع الممولة من قبل القطاع العام وحده.

وعلى الرغم من المستويات الكبيرة لاستثمار الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية للبلدان النامية، فإن ثمة حاجة لمزيد من هذه الاستثمارات من أجل سد فجوة التمويل الواسعة جداً، وثمة حاجة لمبالغ كبيرة من الاستثمار الإضافي، بصرف النظر عن المصدر. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، بلغ مجموع التزامات الشركات عبر الوطنية بالاستثمار في صناعات البنية التحتية خلال العقد ١٩٩٦-٢٠٠٦ ما مقداره ٤٥ مليار دولار - وهو مبلغ يعادل بالكاد (حتى ولو توفّر بالكامل) مبلغ الاحتياجات السنوية الحالية للاستثمار في البنى التحتية لهذه المنطقة وقدره ٤٠ مليار دولار.

وبالمثل، وفي أنحاء واسعة من أمريكا اللاتينية، كان استثمار الشركات الأجنبية في صناعات البنية التحتية في فترة التسعينات من القرن الماضي مرتبطاً بحدوث انخفاض في الاستثمار العام في هذا القطاع. وتوقعاً لحدوث زيادة كبيرة في استثمارات القطاع الخاص، فقد قامت حكومات عديدة في هذه المنطقة بخفض الإنفاق العام في قطاع البنية التحتية، ولكن الزيادة في الاستثمار من قِبَل الشركات عبر الوطنية (والقطاع الخاص المحلي) لم تُعوّض بالكامل عن هذا الانخفاض. ومن الدروس الهامة المستفادة من هذه التجربة أنه لا ينبغي أن يُتوقع من مشاركة الشركات عبر الوطنية أن تُلبّي جميع احتياجات البلد من الاستثمار في صناعات البنية التحتية؛ بل ينبغي النظر إلى هذه المشاركة بوصفها إضافة ومُكملاً هامين للاستثمارات المحلية.

ويؤثر استثمار الشركات عبر الوطنية في البنية التحتية للبلدان النامية على أداء الصناعة ...

إن استثمار الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية يجلب التكنولوجيا المادية (مثل الأجهزة والمعدات المتخصصة المستخدمة في تنقية المياه)، كما يجلب التكنولوجيا غير المادية (مثل البرامج والدراية الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية) في إطار العمليات التي تقوم بها هذه الشركات في البلدان المضيفة. وفيما يتعلق بالتكنولوجيا المادية، كما في صناعة الاتصالات على سبيل المثال، أسهم الدخول إلى الأسواق، من قِبَل المتعهدين الدوليين من البلدان النامية والمتقدمة على السواء، في خفض "عتبة" الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات واستخدامها في البلدان النامية. كما أن الشركات عبر الوطنية تنقل أيضاً التكنولوجيا غير المادية (البرامج والدراية الفنية والممارسات التنظيمية والإدارية، وما إلى ذلك) إلى عملياتها في البلدان المضيفة بوسائل منها مثلاً إعادة هندسة العمليات التشغيلية، وتحسين ممارسات

المشتريات وعمليات التعاقد من الباطن، وتحسين سجلات الزبائن وأساليب التجميع. وتدلل الدراسات عموماً على أنه في عدد من الحالات، ساعد إدخال التكنولوجيا المادية وغير المادية من قبيل الشركات المنتسبة الأجنبية في رفع مستوى الإنتاجية وفي توفير الخدمات فضلاً عن موثوقيتها ونوعيتها. غير أن للسياق أهميته كما أن مكاسب الأداء المحققة نتيجة لمشاركة الشركات عبر الوطنية (المشاركة الخاصة بصفة أعم) تتوقف إلى حد كبير على مدى توفر بيئة تنظيمية محدّدة بوضوح.

كما أن تأثير نقل التكنولوجيا من قبيل الشركات عبر الوطنية على نطاق الصناعة كلها يتوقف على نشر التكنولوجيا لتصل إلى شركات أخرى في الصناعة من خلال عدد من أساليب النقل، بما في ذلك المشاريع المشتركة، وحركة الأفراد، والآثار المترتبة على البيان العملي. ففي صناعة توليد الكهرباء في الصين، على سبيل المثال، اشتملت مشاركة الشركات عبر الوطنية في المشاريع المشتركة الضخمة على تعاون منهجي وشامل في إدارة المشاريع بين المستثمرين الأجانب ونظرائهم الصينيين. وقد مكّن هذا النظراء الصينيين من تحسين خبراتهم وكفاءتهم. ومن أجل النشر الفعال للتكنولوجيا من الشركات عبر الوطنية المستثمرة في صناعات البنية التحتية، يُعتَبَر وجود مؤسسات محلية مقتدرة أمراً ضرورياً.

وكلما كانت صناعة ما من صناعات البنية التحتية أكثر إثارة للمنافسة، زادت احتمالات أن تُسهم مشاركة الشركات عبر الوطنية في الارتقاء بمستوى الكفاءة من خلال تزايد المنافسة. ففي العديد من البلدان، على سبيل المثال، أُرسى هيكل سوقي تنافسي في صناعة الاتصالات نتيجة للتغيير التكنولوجي وإصلاحات الصناعة. ففي أوغندا، مثلاً، أفضى التنافس بين المورد الوطني لخدمات الاتصالات والشركات عبر الوطنية إلى انخفاضات في الأسعار وزيادة سريعة في اختراق سوق الهواتف النقالة. وقد أظهرت الدراسات الشاملة لعدة بلدان أوجه التكامل القائمة بين الخصخصة والمنافسة: فالمنافسة تزيد من المكاسب المحققة من خلال الخصخصة، والعكس صحيح.

ومن جهة ثانية، ففي صناعة إمدادات المياه، وهي مثال على صناعة لا تزال تشكّل بصورة أساسية شكلاً من أشكال الاحتكار الطبيعي، يمكن لدخول الشركات عبر الوطنية أن يُفضي إلى تحويل احتكارات الدولة إلى احتكارات خاصة مملوكة للأجانب. وهذا يجد من المنافسة وبالتالي من نطاق الارتقاء بمستوى الكفاءة. وفي خدمات أخرى، ورغم أنه يمكن لدخول الشركات عبر الوطنية أن يؤدي إلى زيادة

المنافسة وبالتالي تحسين الكفاءة، فإنه قد يجبط أيضاً دخول "اللاعبين" المحليين أو يؤدي إلى إقصاء "اللاعبين" الموجودين فعلاً. وفي صناعتي الكهرباء والاتصالات - وكلتاها من الصناعات المثيرة للمنافسة نسبياً - تدل تجربة عدد من البلدان النامية على أنه يمكن الربط في بعض الحالات بين الشركات عبر الوطنية المستثمرة في صناعات البنية التحتية وبين السلوك المانع للمنافسة.

وفي بعض البلدان النامية التي تتوفر فيها قدرات محلية، يمكن للمشاركين المحليين من القطاع الخاص أن يعززوا قدراتهم التنافسية وكفاءتهم عن طريق التعاون مع الشركات عبر الوطنية. مجموعة متنوعة من الطرق. ومن ذلك مثلاً أن بعض البلدان النامية، مثل المغرب في قطاع الاتصالات، قد نفذت عملية خصخصة جزئية تشتمل على مشاركة الشركات عبر الوطنية على أساس ملكية أقلية الأسهم، وقد ترتبت على ذلك نتائج مواتية بالنسبة للمنافسة. وكبديل لمشاركة الشركات عبر الوطنية، استطاع بعض البلدان النامية أيضاً تحسين أداء المرافق العامة عن طريق إدخال إصلاحات على عمليات الشركات دون مشاركة مباشرة من قبل الشركات عبر الوطنية. إلا أن الحالات الناجحة تتركز بصورة رئيسية في الاقتصادات النامية المرتفعة الدخل أو الكبيرة.

... مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لتوفير خدمات البنية التحتية وتعميم الوصول إليها.

لقد أدت مشاركة الشركات عبر الوطنية عموماً إلى زيادة إمدادات خدمات البنية التحتية وتحسين نوعيتها في البلدان المضيفة ولكن تأثيرها على الأسعار قد تفاوت. ففي بعض الحالات، أدى هذا إلى إثارة هواجس إزاء تحديد أسعار للخدمات تتجاوز إمكانيات الفقراء. وبصفة خاصة، فإن مدى تيسر الخدمات هو أمر يحدده سعر الخدمات إلى جانب الدخل المتاح للمستهلكين في اقتصاد ما. وبالتالي فإن مدى تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية على إمكانية الوصول إلى الخدمات يمكن أن يختلف فيما بين شرائح المجتمع: فالتحسينات في أداء الصناعة لا تُترجم بالضرورة إلى زيادة في توافر وتيسر الخدمات لجميع أفراد المجتمع، وبخاصة الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية والنائية والمحرومة اقتصادياً.

وتبدو التحسينات في إمدادات الخدمات وشموليتها وأسعارها وإمكانية الوصول إليها نتيجة لمشاركة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية أكثر بروزاً في صناعة

الاتصالات منها في أي صناعة أخرى من صناعات البنية التحتية، وبخاصة في صناعة الهواتف النقالة. وقد شهدت بلدان نامية عديدة "ثورة اتصالات نقالة"؛ ف نماذج الأعمال الجديدة التي استحدثتها الشركات عبر الوطنية قد أتاحت توسيع خدمات الهواتف النقالة لتصل إلى الشرائح المنخفضة الدخل. ويُعتبر دخول الشركات عبر الوطنية إلى صناعة النقل في البلدان النامية متفاوتاً إلى حد أكبر بكثير منه في المجالات الأخرى. فتمتعّدهو تشغيل المحطات الطرفية الدولية، على سبيل المثال، قد حسّنوا إلى حد كبير نوعية الخدمات التي تُقدّم في الموانئ الرئيسية، مما أدى بالتالي إلى زيادة ربط البلدان النامية بالاقتصاد العالمي.

وعلى النقيض من صناعة الاتصالات، وصناعة النقل بدرجة أقل، كان التأثير في صناعة الكهرباء والمياه مختلطاً. ويتوقف تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية في أسعار خدمات الكهرباء والمياه، وبالتالي في إمكانية الوصول إليها، على قضايا سياسية واجتماعية وتعاقدية فضلاً عن مستوى الإنتاجية ومكاسب الكفاءة. وفي غياب دعم الحكومة للمستخدمين، قد تكون الإضافات إلى طاقة التوريد والإنتاجية، والتحسّن في الكفاءة، غير كافية للحفاظ على الأسعار عند مستويات منخفضة لكنها تكفل تغطية التكاليف. ويمكن أن يستمر دعم الأسعار بعد دخول القطاع الخاص إلى الصناعة، رغم أن البلدان تقوم في بعض الأحيان برفع مستوى التعريفات من أجل اجتذاب الشركات وخفض الدعم المقدم.

وتشير الأدلة المستقاة من تجارب عدد من البلدان النامية إلى أن تزايد استثمار القطاع الخاص - بمشاركة من الشركات عبر الوطنية في أحيان كثيرة - قد أفوض في حالات عديدة إلى زيادة القدرة التوريدية والوصلات الشبكية في صناعة الكهرباء، وبالتالي إلى حدوث تحسينات مطّردة في موثوقية ونوعية الخدمات في هذه الصناعة. وبالنظر إلى العوامل العديدة التي ينطوي عليها الأمر، فإن أسعار الكهرباء قد انخفضت في بعض الأحيان بعد دخول الشركات عبر الوطنية إلى هذه الصناعة، إلا أنه لم يكن هناك عموماً أي اتجاه أكيد في الأسعار، صعوداً أو هبوطاً. وكان تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية على إمكانية وصول المستخدمين إلى خدمات المياه محيّياً للآمال في العديد من الصناعات، رغم أن هناك بعض الأدلة على أن المخططات المتقنة التصميم فيما يخص مشاركة الشركات عبر الوطنية قد أفوضت إلى توسّع كبير في توفير الخدمات. ولأسباب منها أن مشاركة الشركات عبر الوطنية لم تؤدّ في بعض الأحيان

إلى تلبية التوقعات المتصلة بتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات، فقد حدثت حالات إلغاء للامتيازات المتصلة بخدمات المياه في بلدان مثل الأرجنتين وبوليفيا والفلبين.

وخلاصة القول إن الشركات عبر الوطنية قد أسهمت، في صناعتي الاتصالات والنقل، إسهاماً كبيراً في جعل الخدمات أقل كلفة وأيسر منالاً. وبالنسبة لتلك الخدمات التي تُعتبر أساسية، مثل مياه الشرب، إذا تعدّر أن تؤدي التحسينات في الكفاءة المحقّقة من قِبَل الشركات عبر الوطنية إلى تمكينها من الإبقاء على الأسعار عند مستويات منخفضة ولكنها تكفل تغطية التكاليف، وإذا لم تقدم الحكومة دعماً للمستعملين، فستأثر إمكانية وصول الفقراء إلى هذه الخدمات. وتُعتبر السياسات الحكومية بالغة الأهمية بالنسبة لجميع صناعات البنية التحتية ولكنها تتسم، من منظور اجتماعي، بأهمية أكبر في قطاعي الكهرباء والمياه.

وتمثل الاستفادة من مشاركة الشركات عبر الوطنية تحدياً معقداً على صعيد السياسة العامة.

ينبغي للبلدان المضيفة أن تنظر في الوقت المناسب لاجتذاب الشركات عبر الوطنية إلى الاستثمار في تطوير وإدارة البنية التحتية. كما ينبغي لهذه البلدان أن تجد السبل التي تكفل أن تُفضي المشاريع المنفّذة بمشاركة من الشركات عبر الوطنية إلى تحقيق الآثار الإنمائية المتوقعة. وهذا يمثل تحدياً معقداً على صعيد السياسة العامة.

وبالنظر إلى اختلاف أولويات وخيارات السياسة العامة فيما بين البلدان، يتفاوت أيضاً المزيج الأمثل للاستثمارات العامة والخاصة (بما في ذلك استثمارات الشركات عبر الوطنية). ويتطلب تصميم وتنفيذ السياسات الملائمة للاستفادة من الدور المحتمل للشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية توفير مهارات وقدرات كافية. والحكومات بحاجة إلى تحديد أولويات الاختيار بين المشاريع المتنافسة، كما ينبغي لها أن تُحدّد أهدافاً واضحة وواقعية فيما يخص المشاريع المختارة، وأن تُدمجها في الاستراتيجيات الإنمائية الأوسع. وهذا يعني أنه يتعين على الوكالات الحكومية أن تمتلك القدرة المؤسسية الضرورية والمهارات اللازمة لتوجيه المشاريع والتفاوض حولها وتنظيمها ورصدها. وهذا لا ينطبق على المستوى المركزي فحسب وإنما أيضاً على مستويي المحافظات والبلديات.

وفي حين أن بلداناً نامية كثيرة تسعى إلى الحصول على الاستثمار الأجنبي لتطوير بنيتها التحتية المادية، فإن إقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار قد أصبح أكثر صعوبة. فقد أخذ تزايد الطلب في العالم المتقدم وفي الاقتصادات الناشئة الكبيرة يدفع المستثمرين المحتملين إلى توقع تحقيق عوائد أعلى مقابل مستوى معين من المخاطرة. وهذا يثير مشكلة خاصة حينما تكون هناك حاجة لاستثمارات رأسمالية كبيرة في مرحلة التأسيس الأولية حيث يصعب استرداد التكاليف وحيث تكون الهواجس الاجتماعية كبيرة. وعلاوة على ذلك، فإن إخفاقات المشاريع ومنازعات الاستثمار المتعددة قد أسهمت في تبني مواقف أكثر حذراً إزاء مشاريع البنية التحتية لدى المستثمرين في الخارج.

وتسعى البلدان إلى تأمين قدر أكبر من مشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية، ولكن الانفتاح على هذه المشاركة يتفاوت بحسب الصناعة.

إن الاتجاه نحو الانفتاح كان أوسع انتشاراً فيما بين البلدان المتقدمة والبلدان المتقدمة نسبياً والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وفي حين أن طبيعة عملية التحرير قد تفاوتت، فإن كل مجموعات البلدان قد أصبحت الآن تقف موقفاً أكثر ترحيباً بأنشطة الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن.

إلا أن هناك تفاوتات كبيرة بحسب الصناعة. فالانفتاح يصل إلى أعلى درجاته في صناعة "الاتصالات النقالة" بينما يصل إلى أدنى درجاته في قطاع المياه. وتكون البلدان أكثر انفتاحاً بصورة عامة على مشاركة الشركات عبر الوطنية في قطاعات الصناعة التي يسهل نسبياً أن تُفكك إلى أجزاء وأن تكون عرضة للمنافسة. كما يبدو أن الانفتاح يكون أكبر في البلدان ذات القدرات المؤسسية والتنظيمية الأكثر تطوراً. وفي الوقت نفسه، أخذت بعض الحكومات تقف موقفاً أكثر حذراً إزاء السماح للشركات الأجنبية بالسيطرة على أجزاء معينة من البنية التحتية، بما في ذلك مرافق توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، وعمليات الموانئ، والاتصالات. وقد اقترحت قيود جديدة تستند إلى هواجس تتعلق بالأمن القومي أو المصلحة العامة.

وعلى الرغم من هذه الهواجس، فإن بلداناً عديدة قد خطت خطوات تتجاوز مجرد إزالة الحواجز التي تعترض مشاركة الشركات عبر الوطنية، وهي تعمل بنشاط على تشجيع هذه المشاركة في بعض مجالات البنية التحتية. وهناك العديد من وكالات تشجيع الاستثمار تستهدف صناعات البنية التحتية. ففي دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار، ذكر ما نسبته ٧٠ في المائة من المهيئين على الاستقصاء من بين

وكالات تشجيع الاستثمار أن وكالاتهم تسعى بنشاط إلى الحصول على هذا الاستثمار، بينما بلغت نسبة من أجابوا بالنفي ٢٤ في المائة فقط. وذكر قرابة ثلاثة أرباع وكالات تشجيع الاستثمار أن البنية التحتية تمثل أولوية أهم مما كانت عليه قبل خمس سنوات.

ومما يؤكد الأنماط العامة للانفتاح على مشاركة الشركات عبر الوطنية أن صناعات البنية التحتية المستهدفة في أغلب الأحيان من قبل وكالات تشجيع الاستثمار هي صناعات توليد الطاقة الكهربائية، وخدمات شبكة الإنترنت، والمطارات. وعلى النقيض من ذلك، فإن العدد الأدنى من وكالات تشجيع الاستثمار تستهدف قطاعي توزيع ونقل الكهرباء (الجدول ٧). واستناداً إلى أنماط الاستثمار في أقل البلدان نمواً، قد يكون من المناسب للبلدان المنخفضة الدخل أن تسعى إلى الحصول على مشاركة من الشركات عبر الوطنية من البلدان النامية الأخرى، وبخاصة في مجال البنية التحتية لقطاع النقل.

الجدول ٧- نسبة وكالات تشجيع الاستثمار التي تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض صناعات البنية التحتية، بحسب المنطقة (نسبة مئوية من وكالات تشجيع الاستثمار المحيية)

صناعة البنية التحتية	جميع البلدان	البلدان المتقدمة	البلدان النامية	أفريقيا	آسيا	أمريكا اللاتينية والكاريبي	جنوب شرق أوروبا والمستقلة
النقل	٣١	٥	٤٢	٤٣	٤٦	٣٨	٤٨
الطرق	٣٧	٣٠	٤٢	٥٠	٣١	٤٤	٢٩
الموانئ	٤١	٣٥	٤٠	٥٧	٢٣	٣٨	٧١
المطارات	٢٤	١٥	٢٨	٥٠	٢٣	١٣	٢٩
السكك الحديدية	٤٩	٣٠	٥٦	٧٩	٤٦	٤٤	٥٧
الكهرباء	١٩	صفر	٢٦	٣٦	٢٣	١٩	٢٩
التوليد	١٧	٥	٢٣	٣٦	٢٣	١٣	١٤
النقل	٢٩	٢٠	٣٠	٥٠	٢٣	١٩	٤٣
التوزيع	٤٠	٤٠	٤٠	٥٧	٣٨	٢٥	٤٣
الاتصالات	٤٤	٤٥	٤٢	٧١	٣١	٢٥	٥٧
الثابتة	٣٣	٢٦	٣٣	٤٣	٢٣	٣١	٥٧
النقالة	٢٦	١٥	٢٨	٢٩	٢٣	٣١	٤٣
خدمات الإنترنت	٢٠	٢٠	٤٣	١٤	١٣	١٦	٧
المياه وخدمات الإصحاح	٣٣	٢٦	٣٣	٤٣	٢٣	٣١	٥٧
إمدادات المياه	٢٦	١٥	٢٨	٢٩	٢٣	٣١	٤٣
خدمات الإصحاح	٧٠	٢٠	٤٣	١٤	١٣	١٦	٧
عدد الإجابات	٧٠	٢٠	٤٣	١٤	١٣	١٦	٧

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، الجدول خامسا-٣.

ويتطلب تأمين المكاسب الإنمائية وجود إطار حوكمة مناسب وتوفر قدرات حكومية قوية.

إذا لم يكن هناك إطار مؤسسي وتنظيمي ملائم، يتزايد خطر أن تخرج البلدان خاسرة من جراء الانفتاح على مشاركة الشركات عبر الوطنية. ويضاف إلى ذلك أنه حالما يدخل بلد ما في عملية تحرير، يكون من الصعب غالباً التراجع عن هذه العملية. وهذا هو السبب الذي يجعل من تسلسل الإصلاحات أمراً هاماً. والوضع المثالي هو أن عملية إعادة الهيكلة التنافسية، وإدخال اللوائح التنظيمية، وإنشاء وكالة تنظيمية مستقلة، هي أمور ينبغي أن تكون سابقة للخطوات المتخذة في اتجاه الانفتاح. وهذا التسلسل يساعد في توضيح "قواعد اللعبة" بالنسبة للمستثمرين المحتملين ويجعل الحكومات مستعدة على نحو أفضل للانخراط في مشروع محدد. غير أنه من الناحية الواقعية، كثيراً ما كان الانفتاح على الاستثمار الأجنبي سابقاً للإصلاح الشامل وبالتالي فإن النتائج المحققة نتيجة لذلك كانت أقل إيجابية. وإلى أن يتسنى إنشاء هيئات تنظيمية تتميز بالمصداقية، يُرجَّح أن يكون من الأفضل للبلدان النامية أن تُبقي مرافقها العامة ضمن مسؤوليات القطاع العام.

وإن دعوة الشركات عبر الوطنية إلى تقديم خدمات البنية التحتية تميل إلى إلقاء قدر أكبر، وليس أقل، من المسؤولية على كاهل المسؤولين العموميين. فالاستثمارات في البنية التحتية تتطلب عادة التفاوض على إبرام عقود بين البلد المضيف والمستثمر الأجنبي (المستثمرين الأجانب). وتنص العقود على اتفاق مكيف بحسب الاحتياجات يستجيب للمتطلبات الخاصة لكل مشروع من المشاريع ولنوايا الأطراف المتعاقدة. ولذلك فإنه من المهم بالنسبة للبلدان أن تُنمِّي الخبرة اللازمة لتحديد المستويات والأشكال المرجوة لمشاركة الشركات عبر الوطنية، والتفاوض على المشاريع ورصد تنفيذها.

وبالنظر إلى أوجه التباين في المعلومات والخبرة بين الشركة عبر الوطنية وحكومة البلد المضيف، فمن الصعب عموماً على موظفي القطاع العام مضاهاة موارد القطاع الخاص عند الانخراط في مفاوضات بشأن إبرام العقود. وتميل الشركات عبر الوطنية الرئيسية إلى الاستعانة بخدمات الشركات المتخصصة في القانون الدولي وغيرها من الخبراء المتخصصين في صفقات تمويل المشاريع، ولكن هذا ليس ممكناً دائماً بالنسبة للبلدان النامية.

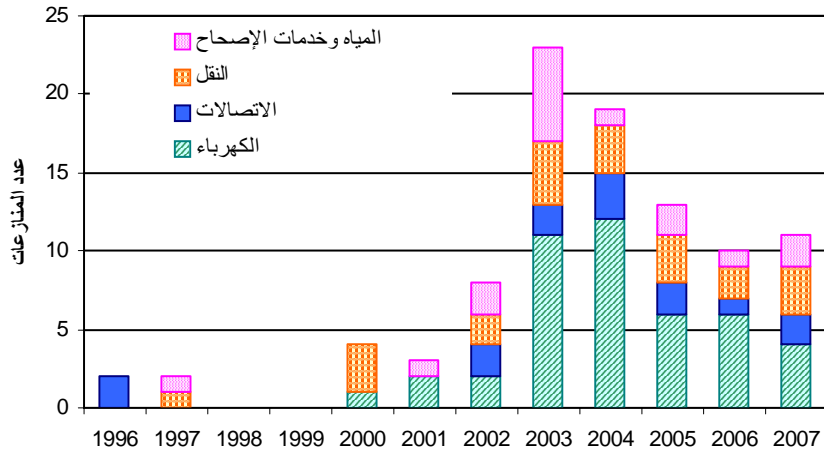
وإذا قررت البلدان التي لا يتوفر لديها سوى خبرة محدودة أن تُشرك الشركات عبر الوطنية في مشاريع البنية التحتية، فقد يكون من المستحسن بالنسبة لها أن تبدأ في

ذلك على نطاق ضيق بدلاً من اعتماد برنامج رئيسي يشمل صناعات متعددة. وقد يكون من المفيد أيضاً لهذه البلدان أن تُركِّز في البداية على تلك الأجزاء الأقل إثارة للخلاف في صناعة من الصناعات.

وهناك العديد من منازعات الاستثمار المتعلقة بالبنية التحتية.

ومن المسائل التي اجتذبت اهتماماً متزايداً في السنوات الأخيرة مسألة تزايد منازعات الاستثمار المتصلة بالبنية التحتية. ففي نهاية عام ٢٠٠٧، كان هناك نحو ٩٥ نزاعاً (أو ما يشكل ثلث مجموع ما هو معروف من المنازعات المتصلة بمعاهدات بين المستثمرين والدول) تتصل بقطاعات الكهرباء والنقل والاتصالات والمياه وخدمات الإصحاح (الشكل ٥). وقد أثارت المنازعات جدلاً حول الآثار المترتبة على اتفاقات الاستثمار الدولية وبخاصة معاهدات الاستثمار الثنائية.

الشكل ٥- عدد منازعات الاستثمار المعروفة المتصلة بالبنية التحتية، ١٩٩٦-٢٠٠٦
(الحالات الجديدة في السنة)



المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨، الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية، الشكل خامساً-٣.

ويشعر بعض المراقبين بالقلق لأن تحسين أحوال الحماية والتيقن لصالح المستثمرين الأجانب قد جاء على حساب تقليص مفرط لدرجة المرونة التنظيمية المتاحة للحكومة. ويذهب هؤلاء المراقبون إلى أن إمكانية التحكيم في المنازعات بين المستثمر والدولة قد يكون لها اثر موهن لقدرة الدول على اعتماد أنظمة رفاه عام وغير ذلك من اللوائح التنظيمية التي تخدم مصالح مواطنيها. ويشكك مراقبون آخرون في ما إذا كانت معاهدات الاستثمار الثنائية قد وفّرت في الماضي، أو حتى ما إذا كان بمقدورها أن توفر في المستقبل، الحماية التي كان من المتوخى أصلاً أن توفرها للمستثمرين. فالشركات عبر الوطنية التي رُفضت دعاواها، أو التي لم تحصل إلا على تعويضات تقل كثيراً عما طالبت به، لا بد أن تكون قد خلصت إلى أن الحماية التي توفرها لها معاهدات الاستثمار الثنائية كانت أقل شمولاً مما كان متوقعاً.

ويُظهر استعراض لقرارات التحكيم أن أقل من نصف القرارات الصادرة كان في صالح المدّعي وأن التعويضات الممنوحة كانت أقل بكثير من إجمالي مطالبات المستثمرين. وإن كون أكثر من ٩٠ منازعة من المنازعات المعروفة تتعلق بالبنية التحتية وإبرام اتفاقات الاستثمار الدولية (ووجود هذه الاتفاقات جنباً إلى جنب مع العقود التي تُبرمها الدولة) يمكن أن تكون له آثار هامة بالنسبة للدول المضيفة. وفي الوقت نفسه، ينبغي النظر إلى عدد المنازعات على ضوء وجود عدة آلاف من اتفاقات الاستثمار الدولية وعدد هائل من مشاريع الاستثمار في البنية التحتية. ويضاف إلى ذلك أنه إذا تكلفت عمليات إعادة التفاوض على العقود بالنجاح، فإنها لا تصل إلى مرحلة النزاع والتحكيم. ويُبرز تعقد القضايا ذات الصلة، إلى جانب التطور الدينامي لعالم اتفاقات الاستثمار الدولية وقانون السوابق القضائية الدولي، أهمية بناء القدرات من أجل ضمان فهم حكومات البلدان النامية للآثار التي تترتب على إبرام اتفاقات الاستثمار الدولية. كما أن هذه البلدان بحاجة لأن تكون مؤهلة على نحو أفضل للتعامل مع منازعات الاستثمار المحتملة.

وثمة حاجة لتوفير قدر أكبر من الالتزامات من قِبل المجتمع الدولي ..

من المهم النظر في الدور المحتمل لبلدان المنشأ والمجتمع الدولي في تيسير تدفق المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان التي تحتاج لتدقيق هذه الاستثمارات إليها. وهذا أمر يتسم بأهمية خاصة من منظور البلدان المنخفضة الدخل التي تفتقر إلى

القدرات المحلية والتي أخفقت عموماً في اجتذاب قدر كبير من مشاركة الشركات عبر الوطنية في الاستثمار في صناعات البنية التحتية.

وإذا لم يتوفر شكل ما من أشكال الدعم، فسيصعب اجتذاب استثمارات الشركات عبر الوطنية إلى الاقتصادات والمجتمعات المحلية وأجزاء الصناعات التي تتسم بضعف القوة الشرائية فضلاً عن ضعف أداء السداد. وفي هذه الحالات، يمكن لمؤسسات التمويل الإنمائي أن تضطلع بدور الممول المحفز. وبصفة خاصة في صناعات الكهروماء والمياه والنقل، ثمة إمكانات كبيرة لتحقيق التآزر بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدة الإنمائية الرسمية. فعن طريق إتاحة المزيد من الأموال، يمكن للشركاء في التنمية وبلدان منشأ الشركات المستثمرة أداء دور رئيسي في المساعدة على "اجتذاب" الاستثمار الأجنبي نحو مشاريع البنية التحتية في البلدان النامية.

وفي حين أن الشركاء في التنمية قد عمدوا مؤخراً إلى زيادة التزامهم بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض تطوير البنية التحتية، فإن المستويات الحالية للدعم لم تنتعش من آثار الفترة السابقة لانخفاض القروض المقدمة من المصارف المتعددة الأطراف، كما أن هذه المستويات لم تبلغ تلك المستويات الموعودة في مختلف المحافل الدولية. ويضاف إلى ذلك أنه بينما لا يزال يتعين على الشركاء في التنمية توفير جميع الأموال المتعهد بتقديمها لزيادة الاستثمارات في صناعات البنى التحتية في البلدان المنخفضة الدخل، فإنه لا يجري استخدام الأموال المتوفرة بالفعل استخداماً كاملاً - وهي حالة يمكن أن يُشار إليها أحياناً بتعبير "مفارقة البنية التحتية". وتدل التقييمات التي أجريت مؤخراً على أن سيولة مؤسسات التمويل الدولية مرتفعة جداً.

وينبغي للشركاء في التنمية أن يفوا بالتزامهم المتصلة بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض البنية التحتية. كما أن المؤسسات التي توفر تمويلًا إنمائيًا ثنائيًا أو متعدد الأطراف ينبغي أن تُصبح أيضاً أكثر استعداداً للمخاطرة ولتخصيص حصة أكبر من أنشطتها لاحتياجات البلدان المنخفضة الدخل. ويضاف إلى ذلك أنه ينبغي لهذه المؤسسات أن تترك جميع الخيارات مفتوحة. وفي حين أنه يمكن تقديم حجج قوية تدعم تيسير زيادة مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية، فهناك نُهج أخرى ينبغي ألا تُستبعد. وفي بعض المشاريع، ولا سيما في قطاع المياه وبعض أجزاء قطاع الكهرباء، قد تكون هناك حجج قوية لإبقاء المسؤولية عن تشغيل الخدمات في أيدي القطاع العام. إلا أنه في صناعات أخرى أيضاً، قد يؤدي ضعف القدرات

المؤسسية إلى جعل مشاركة القطاع الخاص محفوفة بمخاطر شديدة. وفي هذه الحالات، قد يكون من الأنسب بذل جهود دولية تُركّز على دعم المنتجين الحاليين من القطاع العام. ولذلك ينبغي للشركاء في التنمية أن يولوا قدراً كافياً من الاهتمام لتمويل مشاريع البنية التحتية التي قد لا يكون من الممكن أن تُحشد لها مشاركة من القطاع الخاص.

... بما في ذلك لتخفيف المخاطر وبناء القدرات في البلدان المنخفضة الدخل.

إن من شأن تدابير تخفيف المخاطر من قبيل بلدان المنشأ والمنظمات الدولية أن يُساعد، على المدى القصير، في تعبئة التمويل الخاص لمشاريع البنية التحتية في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد يتعين إيلاء اهتمام خاص للتدابير التي تهدف إلى التخفيف من حدة ثلاثة أنواع عامة من المخاطر هي: المخاطر السياسية (بما في ذلك المخاطر دون السيادية والتعاقدية والتنظيمية)، والمخاطر الائتمانية؛ والمخاطر المتصلة بأسعار الصرف.

وعلى الرغم من وفرة الأدوات المتاحة لتخفيف المخاطر، فإن البرامج الحالية لا تراعي بدرجة كافية أوضاع البلدان المنخفضة الدخل. ومن ذلك مثلاً أن التمويل بالعملة المحلية من قبيل مؤسسات التمويل الدولية يتطلب عادة وجود سوق مستقرة لمبادلة العملات. وحيثما تكون هذه السوق موجودة، تقل احتمالات الحاجة إلى التدخل من قبيل مؤسسات التمويل الدولية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يُنظر إلى أدوات التخفيف من المخاطر باعتبارها "دواءً شافياً لجميع العلل". وقد يؤدي الإفراط في تخفيف المخاطر إلى ظهور مشاكل تتصل بالمخاطر المعنوية وقد يُشجع على التهور في المخاطرة من جانب المستثمرين والمقرضين. وفي حين أن أدوات تخفيف المخاطر يمكن أن تُسهّل تعبئة القروض وأسهم رأس المال من قبيل القطاع الخاص، فإنها لا تؤدي إلى جعل المشاريع السيئة التنظيم أكثر قابلية للبقاء والاستمرار. وهذا يُبرز أهمية جهود بناء القدرات.

وتتسم هذه الجهود بأهمية خاصة في أقل البلدان نمواً. فوفقاً للظروف المحددة لكل بلد من البلدان، قد يلزم تقديم المساعدة لتطوير الأطر القانونية والتنظيمية، وتقييم مختلف الخيارات السياسية والتعاقدية، وإعداد مقترحات المشاريع، ورصد وإنفاذ القوانين واللوائح التنظيمية والعقود. وبالنظر إلى طبيعة المشاريع، فإن الحكومات على المستويات كافة - على المستوى الوطني ومستويي المحافظات والبلديات - بحاجة ماسة للمساعدة. وفي حين أن خطوات إيجابية قد أُتخذت لتلبية هذه الاحتياجات، فإن

الجهود الحالية تظل قاصرة إلى حد بعيد. ومن المقلق أن الأموال المتاحة لأغراض بناء القدرات لا تُستخدم دائماً استخداماً كاملاً.

وينبغي أن تكون الخدمات الاستشارية موجهة نحو إسداء المشورة لا فيما يتعلق بكيفية تشجيع الاستثمار فحسب وإنما أيضاً فيما يتصل بالكيفية التي يمكن بها إدراج البنية التحتية على نحو مناسب ضمن الخطط والأهداف الإنمائية الأوسع. ويوفر معظم الدعم لبناء القدرات حالياً من قبل مختلف مؤسسات التمويل التي كثيراً ما تكون لها مصلحة مباشرة في مختلف المشاريع. ومن الجدير بالاهتمام أن يجري استكشاف إمكانية اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطاً في هذا السياق. إذ يمكن للأمم المتحدة، بوصفها طرفاً محايداً، أن تكمل جهود الجهات الفاعلة الموجودة بوسائل منها، على سبيل المثال، مساعدة حكومات البلدان النامية في تقييم عقود البنية التحتية وتنمية المهارات التفاوضية. ومن شأن تحسين قدرة الحكومات في هذه المجالات أن يساعد على تأمين تحقيق قدر أكبر من المكاسب الإنمائية عن طريق تدفقات الاستثمار الداخلة إلى هذه البلدان.

* * *

إن تطوير البنية التحتية المادية يظل يشكل مجالاً من المجالات الأكثر إلحاحاً التي يتعين على واضعي السياسات تناولها. والاحتياجات هائلة وسوف تتطلب تليتها قدراً أكبر من الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات عبر الوطنية. وهذا ينطبق بصفة خاصة على أقل البلدان نمواً حيث تعتبر تحسينات البنية التحتية أمراً بالغ الأهمية لكي تتمكن هذه البلدان من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما تكون البلدان المنخفضة الدخل غير مؤهلة بما فيه الكفاية لاجتذاب مشاركة الشركات عبر الوطنية في مشاريع البنية التحتية وزيادة الفوائد الناشئة عن هذه المشاركة إلى أقصى حد ممكن. وأياً كان المزيج المختار من أشكال المشاركة من قبل القطاعين الخاص والعام، تظل هناك ضرورة لتوفير مؤسسات وآليات إنفاذ ملائمة من أجل ضمان توفير خدمات البنية التحتية بكفاءة وإنصاف. ويتطلب التصدي لتحديات البنية التحتية بذل جهود متضافرة من قبل جميع الأطراف ذات الصلة. وهذا يعني الجمع على نحو مناسب بين تحسين الحوكمة والقدرات في البلدان المضيفة، وزيادة الدعم من قبل المجتمع الدولي، والسلوك الذي يتسم بروح المسؤولية من قبل المستثمرين.

سوباتشاي بانيتشباكدي
الأمين العام للأونكتاد

جنيف، تموز/يوليه ٢٠٠٨

المرفق

تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٨ : الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية
قائمة المحتويات

تصدير

شكر و عرفان

استعراض عام

الجزء الأول

تدفقات قياسية في عام ٢٠٠٧، ولكنها تتجه نحو الانخفاض

الفصل الأول - الاتجاهات العالمية

ألف - الاستثمار الأجنبي المباشر والإنتاج الدولي

١- الاتجاهات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر

(أ) الاتجاهات الإجمالية

(ب) الأنماط الجغرافية

(ج) الأنماط القطاعية

٢- الإنتاج الدولي

٣- مؤشرات أداء الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكاناته

٤- التطورات الحديثة في سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

(أ) التطورات على المستوى الوطني

(ب) التطورات على المستوى الدولي

باء - التطورات المالية والنقدية الراهنة والاستثمار الأجنبي المباشر

١- أزمة الرهون العقارية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

٢- تأثير انخفاض قيمة الدولار على القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر

جيم - الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل صناديق الثروة السيادية

١- خصائص صناديق الثروة السيادية

- ٢- أنماط الاستثمار
- ٣- تزايد الهواجس إزاء صنادق الثروة السيادية

دال - أكبر الشركات عبر الوطنية

- ١- أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية في العالم
- ٢- أكبر ١٠٠ شركة عبر وطنية من البلدان النامية
- ٣- ربحية أكبر الشركات عبر الوطنية
- ٤- أكبر ٥٠ شركة عبر وطنية مالية في العالم

هاء - الآفاق

الفصل الثاني - الاتجاهات الإقليمية

مقدمة

ألف - البلدان النامية

- ١- أفريقيا
 - (أ) الاتجاهات الجغرافية
 - (ب) الاتجاهات القطاعية: تزايد التدفقات الداخلية نحو قطاع الخدمات
 - (ج) التطورات على صعيد السياسة العامة
 - (د) الآفاق: أسعار السلع الأساسية تعزز الاستثمار الأجنبي المباشر
- ٢- جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا وأوقيانيا
 - (أ) الاتجاهات الجغرافية
 - (ب) الاتجاهات القطاعية: تزايد التدفقات نحو جميع القطاعات
 - (ج) التطورات على صعيد السياسة العامة
 - (د) الآفاق: تظل واعدة
- ٣- غرب أفريقيا
 - (أ) الاتجاهات الجغرافية
 - (ب) الاتجاهات القطاعية: تركيز قوي على الخدمات
 - (ج) التطورات على صعيد السياسة العامة
 - (د) الآفاق: من المتوقع أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرًا

- ٤- أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
 (أ) الاتجاهات الجغرافية
 (ب) الاتجاهات القطاعية: نمو تقوده الأنشطة القائمة على الموارد الأولية والطبيعية
 (ج) التطورات على صعيد السياسة العامة
 (د) الآفاق: نمو التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة

باء - جنوب - شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

- ١- الاتجاهات الجغرافية
 (أ) الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل: تزايد الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق
 (ب) الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج: الشركات عبر الوطنية الروسية تتوسع في الخارج
 ٢- الاتجاهات القطاعية: هيمنة قطاع الخدمات
 ٣- التطورات على صعيد السياسة العامة
 ٤- الآفاق: الموارد الطبيعية ستواصل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر

جيم - البلدان المتقدمة

- ١- الاتجاهات الجغرافية
 (أ) الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل: أكثر حيوية في الاتحاد الأوروبي
 (ب) الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج: مستوى قوي لصافي الاستثمارات الخارجة
 ٢- الاتجاهات القطاعية: زيادة كبيرة في الاستثمارات في الصناعة التحويلية
 ٣- التطورات على صعيد السياسة العامة
 ٤- الآفاق: من المحتمل أن ينخفض نمو الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير

الجزء الثاني الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية

مقدمة

الفصل الثالث - الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية

ألف - السمات الرئيسية لصناعات البنية التحتية والقضايا الناشئة

- ١- خصائص صناعات البنية التحتية
- ٢- فجوة الاستثمار في صناعات البنية التحتية في البلدان النامية
- ٣- دور الدولة وغيرها من الجهات الفاعلة في صناعات البنية التحتية

باء - مشاركة الشركات عبر الوطنية في صناعات البنية التحتية

- ١- الاتجاهات العالمية
- ٢- مشاركة الشركات عبر الوطنية في البلدان النامية

جيم - عالم الشركات عبر الوطنية المستثمرة في صناعات البنية التحتية

- ١- الشركات عبر الوطنية الرئيسية المستثمرة في صناعات البنية التحتية
- ٢- المستثمرون الرئيسيون في صناعات البنية التحتية في البلدان النامية
بحسب الصناعة
- ٣- المستثمرون من بلدان الجنوب في البلدان النامية

دال - المزايا التنافسية للشركات عبر الوطنية المستثمرة في صناعات البنية التحتية، والعوامل المحركة لها، واستراتيجياتها

- ١- مصادر المزايا التنافسية
- ٢- العوامل المحركة لمشاركة الشركات عبر الوطنية المستثمرة في البنية التحتية، ودوافع هذه المشاركة وطرائقها
(أ) العوامل المحركة للمشاركة ودوافعها
(ب) طرائق مشاركة الشركات عبر الوطنية
- ٣- استراتيجيات تدويل عمليات الشركات عبر الوطنية المستثمرة في صناعات البنية التحتية

هاء - استنتاجات

الفصل الرابع - تأثير مشاركة الشركات عبر الوطنية على البلدان
النامية المضيئةألف - دور الشركات عبر الوطنية في تعبئة الموارد المالية وتأثيرها على
الاستثمار في صناعات البنية التحتية

باء - التأثير على أداء الصناعات وتوفير خدمات البنية التحتية

- ١- نقل التكنولوجيا ونشرها
- ٢- الآثار على المنافسة والكفاءة
- ٣- التأثير على توفير الخدمات والآثار بالنسبة لتعميم الوصول إلى الخدمات
 - (أ) الكهرباء
 - (ب) الاتصالات
 - (ج) النقل
 - (د) المياه وخدمات الإصحاح

جيم - الآثار والقضايا الإنمائية الأوسع

- ١- الآثار الاقتصادية الأوسع
- ٢- القدرة التفاوضية والشواغل التنظيمية

دال - استنتاجات

الفصل الخامس - التحديات والخيارات السياسية

ألف - تحدّد مُعقّد

باء - سياسات البلدان المضيئة إزاء اجتذاب مشاركة الشركات عبر الوطنية
والاستفادة منها

- ١- بناء الإطار المؤسسي والتنظيمي
- ٢- الانفتاح على مشاركة الشركات عبر الوطنية يتفاوت بحسب الصناعة والبلد
 - (أ) في قطاع الكهرباء، يبلغ الانفتاح أعلى درجاته في مجال توليد الطاقة الكهربائية
 - (ب) جميع البلدان تقريباً تسمح للشركات عبر الوطنية بالاستثمار في قطاع الاتصالات

- (ج) قطاع المياه يظل مقيداً بدرجة عالية
 (د) قطاع النقل بواسطة الطرق هو الأكثر انفتاحاً، وقطاع النقل بواسطة السكك الحديدية هو الأقل انفتاحاً
 (هـ) تزايد الهواجس المتصلة بالطبيعة الاستراتيجية للبنية التحتية
 ٣- وكالات تشجيع الاستثمار تعلق أهمية متزايدة على صناعات البنية التحتية
 ٤- إدارة مختلف أشكال مشاركة الشركات عبر الوطنية
 ٥- أخذ الأهداف الاجتماعية في الاعتبار

جيم - اتفاقات الاستثمار الدولية ومنازعات الاستثمار

- ١- دور اتفاقات الاستثمار الدولية
 ٢- منازعات الاستثمار المتصلة بصناعات البنية التحتية
 (أ) هناك العديد من منازعات الاستثمار المتصلة بصناعات البنية التحتية
 (ب) قرارات التحكيم التي صدرت مؤخراً بشأن الأحكام الرئيسية لاتفاقات الاستثمار الدولية
 ٣- الاستنتاجات والآثار

دال - دور بلدان المنشأ والمؤسسات الدولية

- ١- الاستفادة على نحو أفضل من المساعدة الإنمائية الرسمية
 ٢- تدابير تخفيف المخاطر
 (أ) تغطية المخاطر السياسية
 (ب) تغطية المخاطر الائتمانية
 (ج) تغطية مخاطر أسعار الصرف
 ٣- تدابير بناء القدرات
 ٤- تشجيع مشاريع البنية التحتية الإقليمية

هاء - استنتاجات

المراجع

المرفقات

قائمة بتقارير الاستثمار العالمي

World Investment Report 2007. Transnational Corporations, Extractive Industries and Development. 294 p. Sales No. E.07.II.D.9. \$80. www.unctad.org/en/docs/wir2007_en.pdf.

World Investment Report 2007. Transnational Corporations, Extractive Industries and Development. An Overview. 49 p. www.unctad.org/en/docs/wir2007overview_en.pdf.

World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development. 340 p. Sales No. E.06.II.D.11. \$80. www.unctad.org/en/docs/wir2006_en.pdf.

World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development. An Overview. 50 p. www.unctad.org/en/docs/wir2006overview_en.pdf.

World Investment Report 2005. Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. 334 p. Sales No. E.05.II.D.10. \$75. www.unctad.org/en/docs/wir2005_en.pdf.

World Investment Report 2005. Transnational Corporations and the Internationalization of R&D. An Overview. 50 p. www.unctad.org/en/docs/wir2005overview_en.pdf.

World Investment Report 2004. The Shift Towards Services. 468 p. Sales No. E.04.II.D.33. \$75.

World Investment Report 2004. The Shift Towards Services. Overview. 54 p. Document symbol: UNCTAD/WIR/2004 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives. 303 p. Sales No. E.03.II.D.8.

World Investment Report 2003. FDI Policies for Development: National and International Perspectives. Overview. 42 p. Document symbol: UNCTAD/WIR/2003 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness (New York and Geneva, 2002). 350 p. Sales No. E.02.II.D.4.

World Investment Report 2002: Transnational Corporations and Export Competitiveness. Overview. 66 p. Document symbol: UNCTAD/WIR/2002 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 2001: Promoting Linkages. 354 p. Sales No. E.01.II.D.12.

World Investment Report 2001: Promoting Linkages. Overview. 63 p. Document symbol: UNCTAD/WIR/2001 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development. 337 p. Sales No. E.00.II.D.20.

World Investment Report 2000: Cross-border Mergers and Acquisitions and Development. Overview. 65 p. Document symbol: UNCTAD/WIR/2000 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development. 541 p. Sales No. E.99.II.D.3.

World Investment Report 1999: Foreign Direct Investment and the Challenge of Development. Overview. 75 p. Document symbol: UNCTAD/WIR/1999 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 1998: Trends and Determinants. 463 p. Sales No. E.98.II.D.5.

World Investment Report 1998: Trends and Determinants. Overview. 72 p. Document symbol: UNCTAD/WIR/1998 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy. 416 p. Sales No. E.97.II.D. 10.

World Investment Report 1997: Transnational Corporations, Market Structure and Competition Policy. Overview. 76 p. Document symbol: UNCTAD/ITE/IIT/5 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements. 364 p. Sales No. E.96.II.A. 14.

World Investment Report 1996: Investment, Trade and International Policy Arrangements. Overview. 22 p. Document symbol: UNCTAD/DTCI/32 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness. 491 p. Sales No. E.95.II.A.9.

World Investment Report 1995: Transnational Corporations and Competitiveness. Overview. 68 p. Document symbol: UNCTAD/DTCI/26 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. 482 p. Sales No.E.94.II.A.14.

World Investment Report 1994: Transnational Corporations, Employment and the Workplace. An Executive Summary. 34 p. Document symbol: UNCTAD/DTCI/10 (Overview). Available free of charge.

World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production. 290 p. Sales No. E.93.II.A.14.

World Investment Report 1993: Transnational Corporations and Integrated International Production. An Executive Summary. 31 p. Document symbol: ST/CTC/159 (Executive Summary). Available free of charge.

World Investment Report 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth. 356 p. Sales No. E.92.II.A.24.

World Investment Report 1992: Transnational Corporations as Engines of Growth: An Executive Summary. 26 p. Document symbol: ST/CTC/143 (Executive Summary). Available free of charge.

World Investment Report 1991: The Triad in Foreign Direct Investment (New York, 1991). 108 p. Sales No. E.9 1.II.A. 12. \$25.

كيفية الحصول على المنشورات

يمكن شراء المنشورات المتاحة للمبيع من مراكز توزيع منشورات الأمم المتحدة الموجودة في شتى أنحاء العالم. كما يمكن الحصول عليها بالكتابة إلى أحد العنوانين التاليين:

United Nations Publications
Sales and Marketing Section,
Rm. C.113-1
United Nations office at Geneva
Palais des Nations
CH-1211 Geneva 10
Switzerland

رقم الهاتف: ++41 22 917 2612
رقم الفاكس: ++4122 917 0027
عنوان البريد الإلكتروني: unpubli@unog.ch

أو United Nations Publications
Sales and Marketing Section,
DC2-853
United Nations Secretariat
New York, N.Y. 100 17
U.S.A.

رقم الهاتف: ++1212963 8302 or
1 800 253 9646

رقم الفاكس: ++ 1 212 963 3489
عنوان البريد الإلكتروني: publications@un.org

الموقع الإلكتروني: www.un.org/Pubs/sales.htm

وللحصول على مزيد من المعلومات عن العمل المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، يرجى توجيه الاستفسارات إلى العنوان التالي:

Division on Investment and Enterprise
United Nations Conference on Trade and Development
Palais des Nations, Room E-10052
CH-1211 Geneva 10 Switzerland
رقم الهاتف: ++41 22 907 4533
رقم الفاكس: ++41 22 907 0498

الموقع الإلكتروني: www.unctad.org/en/subsites/dite

استبيان

تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٨ الشركات عبر الوطنية وتحديات البنية التحتية استعراض عام

بغية تحسين نوعية وفائدة عمل شعبة الاستثمار والمشاريع التابعة للأمم المتحدة، من المفيد تلقي آراء القراء في هذه المنشورات وما شابهها. لذا، يرجى التفضل بملء الاستبيان التالي وإرساله إلى العنوان الآتي:

Readership Survey
UNCTAD, Division on Investment and Enterprise
Palais des Nations
Room E-10054
CH-1211 Geneva 10
Switzerland

أو بالفاكس إلى الرقم التالي: (+4122)9070498

ويمكن أيضاً ملء هذا الاستبيان
إلكترونياً على الموقع التالي:
www.unctad.org/wir

١- اسم المجيب وعنوانه المهني (اختياري):

٢- أي صفة من الصفات التالية هي الأكثر انطباقاً على مجال عملكم؟

- | | | | |
|--------------------------|------------------------|--------------------------|-------------------|
| <input type="checkbox"/> | مؤسسة عمومية | <input type="checkbox"/> | حكومي |
| <input type="checkbox"/> | أكاديمي أو بحثي | <input type="checkbox"/> | مؤسسة تجارية خاصة |
| <input type="checkbox"/> | إعلام | <input type="checkbox"/> | منظمة دولية |
| <input type="checkbox"/> | غير ذلك (يرجى التحديد) | <input type="checkbox"/> | منظمة غير ربحية |

٣- في أي بلد تعملون؟

٤- ما تقييمكم لمضمون هذا المنشور؟

- | | | | |
|--------------------------|------|--------------------------|-------|
| <input type="checkbox"/> | واف | <input type="checkbox"/> | ممتاز |
| <input type="checkbox"/> | ضعيف | <input type="checkbox"/> | جيد |

٥- إلى أي مدى يفيدكم هذا المنشور في مجال عملكم؟

- | | | | | | |
|--------------------------|-----------|--------------------------|-----------------|--------------------------|------------|
| <input type="checkbox"/> | مفيد جداً | <input type="checkbox"/> | فيه بعض الفائدة | <input type="checkbox"/> | غير ذي صلة |
|--------------------------|-----------|--------------------------|-----------------|--------------------------|------------|

٦- يرجى بيان أهم ثلاثة جوانب أعجبتكم في هذا المنشور وإلى أي مدى تفيدكم في مجال عملكم:

٧- يرجى بيان أهم ثلاثة جوانب لم تعجبكم في هذا المنشور:

٨- إلى أي مدى تفيدكم هذه المنشورات في مجال عملكم بصورة عامة؟

مفيد جداً فيه بعض الفائدة غير ذي صلة

٩- هل تتلقون بانتظام منشور Transnational Corporations (الذي كان يسمى CTC Reporter سابقاً)، المجلة التي تصدر عن الشعبة كل أربعة أشهر؟

نعم لا

فإن كان الجواب بالنفي، يرجى وضع علامة هنا إذا كنتم ترغبون في الحصول على عينة من هذا المنشور ترسل إلى الاسم والعنوان اللذين سجلتموهما أعلاه. هل هناك إصدارات أخرى ترغبون في تلقيها بدلاً من ذلك (انظر قائمة المنشورات):

١٠- كيف حصلتم على هذا المنشور ومن أين:

اشتريته في حلقة دراسية/حلقة عمل
طلبت الحصول على نسخة من باب المجاملة بالبريد المباشر
غير ذلك

١١- هل تودون الحصول، بواسطة البريد الإلكتروني، على معلومات عن عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار وتطوير المشاريع؟ إذا كان الجواب بالإيجاب، يرجى موافقتنا بعنوان بريدكم الإلكتروني (يدرج أدناه):